مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٣٠**

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بلنغا – إبوتو .... (الكاميرون)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
أيرلندا	السيد كور
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد جيانغ جيانغ
غينيا	السيد تراوري
فرنسا	السيد موريس
كولومبيا	السيد بالديبيسو
المكسيك	السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكتري
موريشيوس	السيدة جنغري
النرويج	السيد سترومن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة (S/2002/1179)

02-65328 (A)
0265328

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة (S/2002/1179)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو ومصر واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي السيد رودولف أدادا وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في الكونغو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أدادا (الكونغو) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي، السيد أغبا أوتيكبو ميزود، وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميزود (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شي أو كيتوندو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد سانتياغو نسوبيبا إيفومان نشاما وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في غينيا الاستوائية.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نسوبيبا إيفومان نشاما (غينيا الاستوائية) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي السيد جين بينغ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في غابون.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بينغ (غابون) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نتيترويي (بوروندي)، والسيد لوتيغويلنورجي (تشاد)، والسيدة لوي (الدانمرك)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك

اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إيمانيويل مبي، المدير القطري لمنطقة جنوب - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى بالبنك الدولي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيمانيويل، المدير القطري لمنطقة جنوب - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى بالبنك الدولي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة جوليا تافت مديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة جوليا تافت مديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى صاحب السعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك.

أدعو صاحب السعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، من ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، وهذا نصها:

”بوصفي رئيسا للمجموعة الأفريقية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ”يشرفني أن أطلب الإذن للسفير أمادو كيبي المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة للمشاركة في النقاش الدائر حول تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن في الجلسة العلنية التي يعقدها مجلس الأمن يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وقد صدرت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/1178.

وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد أمادو كيبي.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أمادو كيبي إلى شغل مقعد إلى جانب قاعة المجلس.

وأود أن أُعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يشرفني

أن أطلب الإذن للسفير نيلسون كوزمي، نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمشاركة في الجلسة العلنية التي سيعقدها مجلس الأمن يوم الثلاثاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن 'تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن' وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن''.

وستصدر تلك الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/1181.

وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد نيلسون كوزمي.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد نيلسون كوزمي إلى شغل مقعد إلى جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض أمام أعضاء المجلس رسالة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وقد صدرت تحت الرمز S/2002/1179.

وخلال هذه الجلسة، أقترح أن يتم بموافقة المجلس إعطاء الكلمة أولا لممثلي الدول غير الأعضاء. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على ذلك الاقتراح.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيد كالوموه (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمين العام الموجود خارج المقر، يشرفني جدا أن أنقل إلى أعضاء المجلس أطيب تمنياته من أجل نجاح هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أرحب في نيويورك بوزراء الخارجية الذين حضروا من عواصم بلادهم للمشاركة في هذه المداولات التي تجري حول تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن. وأود أيضا أن أقدر الدور المحوري والجدير بالثناء البالغ الذي يضطلع به بلدكم الكاميرون وأنتم شخصيا، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، في مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة للغاية.

ومعروض على أعضاء المجلس مذكرة إعلامية أعدتها الأمانة العامة بمناسبة عقد هذه الجلسة. كما أن الدول الأعضاء على علم بالتقرير الذي قُدم مؤخرا إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونظرا لأننا نجتمع هنا اليوم خصيصا لبحث قضية التعاون في مجال صون السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا، فإنني أود أن أبرز النقاط المحددة التالية في ذلك الميدان.

ما فتئت الأمم المتحدة تلتزم منذ وقت طويل، وهي ما زالت نشطة في التزامها هذا، بمساعدة دول وسط أفريقيا على تحقيق أهدافها الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامين. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل شتى الإدارات والمكاتب والهيئات والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع دول وسط أفريقيا، بصورة فردية أو مشتركة، كما ورد في مذكرتنا الإعلامية.

وتشكل الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنسانية في عدة بلدان من تلك المنطقة الفرعية مصدرا لقلق بالغ. فقد منيت عدة بلدان من الدول الإحدى

عشرة الأعضاء في تلك الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا بصراعات مسلحة، وتوترات عبر الحدود وغارات مسلحة أسفرت عن موت أناس أبرياء، وتدمير متعمد للبنى التحتية، بالإضافة إلى الملايين من اللاجئين والعائدين، والمشردين. وأدت النتائج الوخيمة لتلك الصراعات إلى تقويض شديد للجهود التي تبذلها دول وسط أفريقيا من أجل ضمان الاستقرار والسلام والتنمية لشعوبها بشكل مستدام. كما وردت أنباء واسعة الانتشار عن حدوث انتهاكات مقلقة لحقوق الإنسان في تلك المنطقة، مما ساهم في إثارة مناخ من التوتر.

وهناك أيضا قضايا حساسة وشاملة، كالقضايا المتصلة بالتوترات الإثنية، وتداول الأسلحة عبر الحدود، وتنقُّل المجموعات المسلحة، واللصوص، واللاجئين بالإضافة إلى انعدام الحوار الوطني، والمنازعات حول المواطنة والأراضي، وعدم كفاية الموارد الاقتصادية. وهذه كلها قضايا مشتركة في تلك المنطقة، تتطلب التصدي لها بشكل جاد في سعينا من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية في فرادى البلدان وفي تلك المنطقة الفرعية ككل. وتمثل التكاليف الباهظة لهذه الأخطار العابرة للحدود، بما في ذلك التفشي السريع لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستمرار وجود الأمراض الفتاكة الأخرى عوامل إضافية تزعزع الاستقرار.

وقد بذلت جهود مركزة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية ترمي إلى المساعدة على استقرار الأوضاع في منطقة وسط أفريقيا الفرعية وإلى إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين. إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في هذا الصدد. وقد تصدت الأمم المتحدة بعدة طرق للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وسعت، بوجه خاص، إلى تعزيز التنمية وزيادة قدرات المناطق دون الإقليمية على الإنذار المبكر والوقاية، وكذلك توطيد السلم في الأمد البعيد.

وقد ظل الأمين العام أيضا من وقت إلى آخر يوفد مبعوثين خاصين إلى المنطقة دون الإقليمية، وأذن مجلس الأمن، بحكمته، بإنشاء عمليات لحفظ السلام وبناء السلام في مختلف أرجاء المنطقة دون الإقليمية استجابة لحالات معينة. فعلى سبيل المثال، تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتبار ذلك جزءا من ولايتها التي أذن بها مجلس الأمن، بتنفيذ برنامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانها، الأمر الذي لا يؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، ولكن أيضا على رواندا وبوروندي وأوغندا والسودان.

ويتوقف نجاح مبادراتنا في المقام الأول على توفر الإرادة السياسية لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية وتعاون المجتمع الدولي بأسره، الذي يجب عليه خصوصا توفير الأموال اللازمة لدعم مشاريع هامة. وهذه هي الحالة مثلا بالنسبة لبرامج التسريح، وإعادة الإدماج. وما لم تتوفر الموارد اللازمة، من الأرجح ألا يندمج المقاتلون السابقون بشكل ناجح في مجتمعاتهم الوطنية.

ومسألة إعادة الإدماج تتصل بشكل خاص بتوطيد ترتيبات السلام التي تم التوصل إليها في المنطقة دون الإقليمية. ويقتضي نجاح مجموعة الإجراءات المتكاملة المتعلقة بإعادة الإدماج اتباع نهج شامل من منظومة الأمم المتحدة بأسرها وهي تعمل يدا بيد مع البنك الدولي. وينبغي لهذا النهج أن يتصدى للجوانب المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان وكذلك الجوانب الاقتصادية والإنمائية، للاندماج في المجتمع.

وإسهام الأمم المتحدة في الشواغل المتعلقة بالسلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية شمل إنشاء لجنة استشارية دائمة معنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، في أيار/مايو ١٩٩٢، تتمثل مهمتها في العمل على الترويج للحد من الأسلحة، ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة بين دول المنطقة دون الإقليمية.

ولكن على الرغم من هذه الجهود المختلفة، لا يزال وسط أفريقيا يواجه ضغطا هائلا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية يطيل من أمد الأزمات السياسية والعسكرية في البلدان المتضررة مباشرة وما يتعداها. والعديد من الأزمات وعواقبها كثيرا ما تضر بالبلدان المجاورة أو تهدد بالطفح إلى داخل هذه البلدان.

وكما أوضحنا في مذكرتنا الإعلامية، نحن نعتقد أن استعادة وترسيخ السلام الدائم في بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية يظلان من المسؤولية الأولية للحكومات والشعوب المعنية. ولا يسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلا تقديم المساعدة. ولذا فإننا نأمل أن تتيح جلسة اليوم الفرصة لدول وسط أفريقيا لتعيد تأكيد التزامها بالحل السلمي للصراعات فيما بينها وفي داخلها، وبالسياسات التي تروج لنظام الحكم الشامل للجميع والذي تتاح فيه المشاركة على أساس المبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

وفي ذات الوقت، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لجهود البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية تعزيز السلام والتنمية المستدامين وكبح الانتشار الواسع للأسلحة والمرتزقة في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، من الأساسي جدا استمرار اهتمام مجلس الأمن وعنايته اللذين ظل يوليهما للتطورات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، مما أسهم إسهاما كبيرا في إحداث مزيد من الوعي بالحاجة إلى العمل العاجل والفعال على تحقيق استقرار الحالة في وسط أفريقيا.

وسيكون من المهم أن يتعهد المجتمع الدولي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لبلدان وسط أفريقيا الخارجة من الصراعات والتي تشرع في إجراء إصلاحات ديمقراطية. وكما شددنا على ذلك في مذكرتنا، نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن السياسات التي تروج لحقوق الإنسان وحكم القانون وإنشاء نظام حكم شامل للجميع وسريع الاستجابة، من شأنها أن تيسر توطيد السلم والاستقرار في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

إن منطقة وسط أفريقيا غنية بالموارد البشرية والطبيعية. وتهيئة مناخ من السلم الدائم مدعوما بسياسات وطنية وإقليمية بناءة وتعاون دولي مساند من شأنها أن تساعد على توجيه هذه الموارد إلى تحسين الأحوال في المنطقة دون الإقليمية. وقد اتخذت إجراءات هامة في سبيل تلك الغاية ولكن يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأود أن أؤكد للمشاركين المجتمعين هنا اليوم، أن الأمم المتحدة ستواصل العمل مع بلدان وشعوب وسط أفريقيا لمساعدتها على بناء منطقة دون إقليمية أكثر سلاما وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على بيانه. أعطي الكلمة للسيد إمانويل مبي، المدير القطري لبلدان جنوب وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى في البنك الدولي.

السيد مبي (تكلم بالإنكليزية): يشرف البنك الدولي أن يشارك في هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز التعاون لصون السلام والأمن في وسط أفريقيا.

خلال السنتين الماضيتين أتاحت التطورات التي جرت في وسط أفريقيا – أنغولا، بوروندي، جمهورية

الكونغو الديمقراطية، رواندا، جمهورية الكونغو – فرصة لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وقد تسارعت الأحداث خلال الشهور الماضية بالتوقيع على اتفاقي لواندا وبريتوريا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا ورواندا. والآن، أكثر من أي وقت آخر على الإطلاق، يتسم التنسيق الفعال بين جميع الأطراف المهتمة بدعم وتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة، بأهمية قصوى.

وفي هذا السياق، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات إجمالية بشأن مشاركة البنك الدولي في وسط أفريقيا. نقطتي الإجمالية الأولى هي ملاحظة: إن الصراع والتنمية، في وسط أفريقيا، وكذلك في المناطق الأخرى، مرتبطان بصورة لا انفصام لها.

وتوضح الصراعات في وسط أفريقيا نتيجة توصل إليها بحث حديث للبنك الدولي: هي أن الإخفاقات الشديدة من الناحية السياسية وفي مجال التنمية الاقتصادية من بين الأسباب الجذرية الرئيسية للصراع. فالاستبعاد السياسي وسوء إدارة العوائد الاقتصادية، مقترنان بالفقر المستشري، أمور تحدث حالات قابلة للانفجار يمكن أن تشعلها بسهولة حوادث صغيرة نسبيا. إن المشكلة الأساسية في وسط أفريقيا، كما في أماكن أخرى، كثيرا ما تتمثل في عدم تطوير مؤسسات سياسية تسمح بتنوع المجتمع في إطار من النمو الديمغرافي السريع والهجرة من الريف إلى الحضر والفقر المدقع. وتدل أيضا الصراعات في وسط أفريقيا على كيفية تحول الصراعات إلى قضية تنمية رئيسية بالنسبة لأفريقيا. فهذه الصراعات تتسبب في معاناة بشرية رهيبة.

ولكن الصراعات تقضي أيضا على عقود من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية. وفي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يقل إجمالي الناتج القومي للفرد اليوم عما كان عليه عام ١٩٩٠، أي قبل ١٢ عاما. وهناك أضرار طبيعية جسيمة وواسعة النطاق في جميع أنحاء وسط أفريقيا، فالأسواق تتشتت وتفقد كفاءتها بدرجة كبيرة مما يجبر كثيرا من المجتمعات المحلية على الاكتفاء الذاتي وتتهاوى مؤسسات كثيرة ويتوقف تقديم الخدمات الاجتماعية وينتشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفضلا عن ذلك، تلحق الصراعات أضرارا ضخمة بجهود البلدان المجاورة لتحقيق التنمية. فتحرك السكان وقدوم اللاجئين وانعدام الاستقرار عند الحدود وانقطاع التدفقات التجارية، كل ذلك يهدد استقرار البلدان المجاورة.

وتنحو الصراعات إلى اتباع أنماط حلقية، كما شهدنا في كثير من بلدان وسط أفريقيا. فيتبين من البحث أن هناك احتمالا يصل إلى ٠,٥ بأن البلدان التي ينشب فيها صراع ستعود إلى الحرب في غضون خمس سنوات من إبرام اتفاق للسلام. وما لم تقدم عوائد سلام سريعة، فكثيرا ما تكون الحكومات بعد انتهاء الصراع من الضعف بحيث لا تتمكن من المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي فترة القلاقل والاضطرابات التي تتسم بها معظم حالات ما بعد انتهاء الصراع، يمكن للجهود الدولية أن تحدث أثرا ويمكن للإنعاش الفعّال في فترة ما بعد انتهاء الصراع أن يقطع شوطا طويلا صوب منع نشوب صراعات جديدة. وهذا درس جوهري لأعمالنا اليوم في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى أو رواندا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية الكونغو أو بلدان أخرى كثيرة. وفي هذا الإطار طُلب من البنك الدولي أن يضطلع بدور متزايد في عدد من بلدان وسط أفريقيا.

والنقطة الثانية لدي هي أن البنك الدولي يتدخل من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات والنهج. ويولي البنك انتباها شديدا لمعالجة حالات ما بعد انتهاء الصراع في جميع أنحاء العالم وفي أفريقيا. ويعمل البنك حاليا في

١٦ بلـدا أثرت عليها الصراعـات في أفريقيـا بـبرامج تركـز علـى الاستقـرار الاقتصـادي، علـى سـبيل المثـال، في الكونغو - برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتركز على إعادة بناء البنية التحتية في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية، وعلى دعم القطاع الخاص والزراعة في رواندا، وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية في بوروندي، وعلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى التسريح وإعادة الإدماج في رواندا، وعلى إعادة التأهيل القائمة على المجتمع المحلي في بورونـدي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وبوجه عـام، يبلـغ الآن إجمالي حافظة المشاريع في مجموع الـ ١٦ بلـدا المتـأثرة بالصراعات حوالي ٨٠ مشروعا تبلغ قيمتها حوالي ٥ مليار دولار. والقواعد التي وضعت مؤخـرا فيمـا يتعلـق بتمويلنـا ستسمح قريبا بتقديم جزء كبير نسبيا من دعمنا الجديد في شكل منح.

وأود أن أدلي بتعليق موجز على هذه البرامج. لقـد تعلمنا على مدى السنين أن الأولويات المستمدة من التجربة العامـة قـد لا تكـون في محلـها في البلـدان الـتي انتـهت فيـها الصراعـات، كمـا قـد لا تفلـح الحكمـة التقليديـة في تلـك البلدان. وقد تكون لبعض الإصلاحات أهمية غير معتادة لأن للاقتصاد حساسية غير معتـادة بالنسبة لهـذه الإصلاحـات. وبعض الإصلاحات الأخرى التي عادة ما تكون لها أهميـة جوهرية بالنسبة لتخفيض الفقر قد تكون لها آثـار ضـارة. ولهذا، نولي انتباهـا خاصـا للاقتصـاد السياسـي للإنعـاش في البلدان التي انتهت فيها الصراعات.

وأود أن أضيـف كذلـك أن برنامجنـا للقـروض لا يشكل إلا جزءا من أعمالنا. فنحن نقدم أيضا مساعدات تقنية هامة ودعما لبناء القدرات. وكثيرا ما يكون هذا الدعـم جوهريا، كما ثبت من نجـاح تقـديم النصـح المبكـر بشـأن السياسات في رواندا بعد الإبادة الجماعية عـام ١٩٩٤ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية عـام ٢٠٠١. ونسـاعد أيضـا على تصميم برامج إنعـاش منتظمـة وشـاملة وقابلـة للتنفيـذ وعلى تعبئة المانحين لدعمها.

ولكن هذه الجـهود ليسـت إلا عنصـرا واحـدا مـن جهد أوسع نطاقا يضطلع به المجتمع الـدولي بغيـة استعادة السلم والاستقرار. وتوطيد السلام يتطلب المشاركة في طائفة عريضـة مـن الأنشـطة السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة والإنسانية. ويمكن للمساعدات الاقتصادية أن تسهم إسهاما كبيرا في إرساء السلم وتحقيق الاستقرار، إلا أنها لا يمكن أن تكفلهما. ولا يمكن للمعونة إلا أن تكون عنصرا واحدا من استراتيجية عامة أوسع نطاقا تستهدف ضمان معالجة شاملة ومنسقة لجميع الأبعاد الرئيسية للإنعـاش. وفي هـذا الإطـار نتطلع إلى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، من أجل تقديم نـوع القيـادة المطلوب لتهيئـة بيئـة يمكننـا فيـها الإسهام في عملية لإرساء السلام في وسط أفريقيا.

وأود أن أؤكـد أنـه، حتى علـى المسـتوى التقني، لا يمكن لوكالـة واحـدة أن تـأمل بمفردهـا في تقـديم الدعـم المطلـوب. ولهـذا، يلـتزم البنـك بـالعمل بمشـاركة الأطـراف الأخرى، وبخاصة من أجل تطوير تعاون وثيق في الميدان مع وكـالات الأمـم المتحـدة، وبخاصـة برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي.

والنقطـة الثالثـة لـدي هـي أن نسـترعي الانتبـاه إلى برنامج خاص طورناه على مدى السنة الماضية. وأعتقد أنه يستكمل جهود الأمم المتحدة، ولا سيما جهود قواتها لحفظ السلام. وهو برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلـدان لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

وروح الشـراكة هــي الـتي تشـكل إلى حـد كبـير الاسـتراتيجية الإقليمية لمنطقـة البحـيرات الكـبرى مـن أجـل التسريح وإعادة الإدماج، التي تسعى إلى تعزيز آفاق تحقيق

الاستقرار والإنعاش في المنطقة. وقد وضعت هذه الاستراتيجية على أسس منها أنه لا يمكن لجهة مانحة أو لوكالة أن تعالج بمفردها تعقيدات قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة، وأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من الأمور الضرورية لإرساء السلام واستعادة الأمن، وهما شرطان مسبقان للنمو المستدام وتخفيف حدة الفقر. وتسلم حكومات المنطقة أيضا بالبعد الإقليمي لهذه التحديات وتعرب عن دعمها لإطار إقليمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتبذل الآن الهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي جهودا واسعة النطاق في مجالات الأمن والسياسة والإنعاش الاقتصادي. ويجب رؤية الاستراتيجية الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن الإطار الأعرض لهذه الجهود. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى استكمال المبادرات الوطنية والإقليمية لإرساء السلام عن طريق تقديم الدعم من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين، ولا يمكن أن تحل محل الحلول السياسية للصراعات.

وقد وضع برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان لتشغيل الاستراتيجية التي ذكرتها الآن. ويضم هذا البرنامج في مرحلة أولية تسعة بلدان، هي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية الكونغو وموزامبيق وناميبيا، تشترك في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو تتأثر به، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠ شريطا من منظمات إقليمية وبلدان مانحة ووكالات للأمم المتحدة. ومؤسسات مالية دولية يسرني أن أرى الكثير منها ممثلا هنا اليوم.

وأهداف البرنامج هي؛ أولا، توفير إطار شامل لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وثانيا، إنشاء آلية منتظمة للتنسيق بين المانحين وتعبئة الموارد؛ وثالثا، رسم خطة للعمليات الاستشارية الوطنية. وسينفذ البرنامج على مدى خمس سنوات، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وتدل الأرقام الأولية على وجود إمكانية تسريح ٠٠٠ ٣٥٠ من المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في إطار البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. ويشمل هذا الرقم كلا من الأفراد السابقين في الجيوش الوطنية وأفراد الجماعات المسلحة غير النظامية.

وسيكون من حق بلدان منطقة البحيرات الكبرى الحصول على الدعم من هذا البرنامج على أساس عدة معايير للأهلية على المستويين العام والقطري. وأهم هذه المعايير مشاركة الحكومة في عملية السلام الإقليمية واعتمادها لتدابير سياسية أساسية. ونظرا لأهمية المرونة والسرعة في التمويل لاغتنام الفرص الناشئة، تركز معايير المستوى القطري على وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة وصياغة برنامج وطني بالتشاور مع المجتمع الدولي.

ولقد تم إنشاء لجنتين لتيسير مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين: لجنة لتناول القضايا السياسية في إطار البرنامج، ولجنة للتعامل مع قضايا التمويل. علاوة على ذلك، تم إنشاء فريق إقليمي للتنسيق الفني يتألف من مديري البرامج الوطنية للمساعدة في المواءمة بين الجهود الفردية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واستمرار الحوار بين أصحاب المصلحة ومراكز التنسيق يضمن التعاون المنتظم على الصعيد الفني.

إن الإسهامات المحددة للشركاء - أي المانحين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية - في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ستقوم على أساس المزايا النسبية الخاصة بكل بلد وقد تختلف من بلد إلى آخر. ودور البنك الدولي في تنفيذ الاستراتيجية والبرنامج يتألف من ثلاثة جوانب: الأول، بوصفه مديرا لأمانة البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج؛ وثانيا، بوصفه مديرا للصندوق الاستئماني الذي يساهم فيه مانحون متعددون؛ وثالثا، بوصفه مشاركا في تمويل البرامج الوطنية.

لقد استُهل البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ودعم البرنامج حتى الآن إعداد برامج التسريح وإعادة الإدماج لرواندا وأنغولا، والاجتماع الأول لفريق التنسيق الفني في لواندا في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وحلقة دراسية فنية بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تتعلق بتنفيذ اتفاق بريتوريا في أيلول/سبتمبر، وبعثة مشتركة زارت خلالها أربعة أفرقة أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو في الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

واليوم تُتاح لنا فرصة أخرى للتأكيد على الحاجة الملحة لضمان عدم تنظيم جهودنا الفردية والجماعية لدعم السلم والأمن في وسط أفريقيا بشكل منفصل وبطريقة مجردة، بل بحيث تكمل بعضها بعضا وتعزز النهج الإقليمي الذي اعتمدناه جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة جوليا تافت، مديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيدة تافت (تكلمت بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أتمكن من عرض بعض أبرز عناصر دور مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساعدة على صون السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ومن المعروف تماما أن الفقر يمكن أن يكون سببا للصراع ونتيجة له. فالأوضاع غير المستقرة تجهض جهود التنمية. ولكن الافتقار إلى التنمية يمكن أيضا أن يكون عاملا مسهما في عدم الاستقرار. وكما أكد المتكلم من البنك الدولي، هناك توافق في الآراء على أن هذين العاملين مترابطان.

إن هذا الترابط بين الفقر والصراع يحدد نقطة دخول مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل منع نشوب الصراع وبناء السلام. ويعني هذا الترابط أيضا أن البرامج الإنمائية يجب أن تسهم في تحقيق الغرض السياسي المتمثل في ترسيخ السلام ومنع نشوب الصراعات في المستقبل، بالإضافة إلى خدمة غرضها الطبيعي المتمثل في تحسين أحوال المعيشة وتخفيف الأعباء. ومن ثم، فإن الاستراتيجيات والأدوات والشراكات الجديدة والفعالة مع شركاء جدد مثل البنك الدولي، وصناديق وبرامج أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات خدمة مدنية دولية ووطنية أصبحت كلها جزءا من جهد متواصل للتصدي لهذه التحديات.

وفي عام ٢٠٠١، أقر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه العلاقة الواسعة النطاق وهذه الرابطة بين دور البرنامج في التنمية وبين بناء السلام، ودعم أيضا استراتيجيتنا في الرد.

ورغم أن الصراع لا يقتصر مطلقا على أفريقيا إلا أن القارة شهدت عددا كبيرا جدا من الصراعات وحالات الطوارئ المعقدة. وكانت منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية من أشد المناطق تأثرا بالصراعات المستمرة أو المتكررة. ويؤكد نطاق هذه الصراعات وتأثيرها على التنمية

حاجتنا الملحة إلى مساعدة الحكومات التي طغت آثار الصراعات على عملياتها الإنمائية العادية.

وتتمثل العناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع نشوب الصراع، والإنعاش، وبناء السلام، وبناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتنصب جهود منع نشوب الصراعات على بناء قدرات المؤسسات الوطنية والأطراف الفاعلة كي تجري تحليلات أفضل للصراع وتحدد عوامل الخطر ومجموعة الردود الملائمة.

وتركز عمليات التدخل من أجل الإنعاش على الاستراتيجيات الإنمائية لسد فجوة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مع التشديد على إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمدنيين الذين شردهم الحرب، وكذلك على إعادة تأهيل المجتمعات والتعمير. ويدعم الإنعاش أيضا إعادة بناء مؤسسات الحكم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتشجيع عملية الشمول السياسي والاجتماعي وسيادة القانون والإدارة الفعالة والمنصفة للعدالة من أجل منع الارتداد إلى الصراع. وفي مجال بناء السلام، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بكثافة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث يزيل الأسلحة الصغيرة من المجتمعات المحلية ويعيد بناء رأس المال الاجتماعي ويُطلق عمليات المصالحة.

وأود أن أذكر مثالا إقليميا واحدا لكي أوضح نطاق الأنشطة التي نشارك فيها. وكجزء من الولاية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة تداعيات توفر الأسلحة الصغيرة واستخدامها والاتجار غير المشروع بها، شرع البرنامج في عدد من الأنشطة في منطقة البحيرات الكبرى لمساعدة الدول والمجتمعات التي يُعاق فيها حالياً الانتقال من الصراع المسلح إلى الإنعاش الاقتصادي من جراء استمرار انعدام الأمن والعنف.

وسوف يُطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا عابرا للحدود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ يستهدف الحد من العنف المسلح من خلال أنشطة لإنعاش المجتمعات المحلية، ونزع السلاح الطوعي، وتقوية قدرات جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيسير إعادة المقاتلين السابقين واللاجئين إلى وطنهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فضلا عن ذلك، يضع البرنامج حاليا، في تعاون وثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) والمنظمة العالمية للجمارك، برنامجا متعدد الأقطار لتحسين قدرات دول المنطقة على ضبط الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وعلاوة على تقييم مناطق الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الشديدة الخطورة ووضع برامج لتدريب مسؤولي الحدود والجمارك، يهدف المشروع إلى الإسهام في وضع أطر إقليمية وأمنية داخل منطقة البحيرات الكبرى.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم لأمانة نيروبي في تنفيذ إعلان نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة كجزء من جهوده لتنفيذ مبادرات إقليمية وحكومية دولية لمعالجة قضية الأسلحة الصغيرة.

وعلى الصعيد القطري، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من البرامج التي تستحق أن نذكرها في إيجاز. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وضمن إطار اتفاقات السلام، تكتسب برامج تحريك الإنعاش الاقتصادي في المناطق المتضررة من الحروب وإعادة إدماج المقاتلين السابقين الكونغوليين أهمية بالغة في قطع الصلة بين انعدام الأمن والتخلف الإنمائي المزمن. وفي هذا السياق، طلبت الحكومة والممثل الخاص للأمين العام إلى البرنامج الإنمائي أن يتصدر

برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبنك الدولي وغيرهما من الشركاء. يضاف إلى ذلك أن البرنامج الإنمائي سيقدم للموظفين الحكوميين الخبرة الفنية والتدريب بشأن كيفية تأمين إجراءات جمع الأسلحة وإدارتها وتدميرها، مساعدة منه في إعداد النظم اللازمة للتسجيل وتحديد الهوية، والاضطلاع بعمليات التقييم بغية تحديد استراتيجيات نزع السلاح المثلى ومدى توافر الأسلحة وأنماط التوزيع. كما يتعاون البرنامج حالياً مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز الوعي والإدراك في أوساط المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة.

وقد اضطلع البرنامج الإنمائي من خلال مشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين وجمع الأسلحة في جمهورية الكونغو الذي بدأه في حزيران/يونية ٢٠٠٠ بإعادة دمج ما يقرب من ٨٠٠٠ من المقاتلين السابقين في مقابل التسليم الطوعي لما يزيد عن ٠٠٠ ١٢ قطعة من الأسلحة الصغيرة والمتفجرات، تم تدميرها جميعا.

أما في رواندا فقد قدم البرنامج الإنمائي الدعم على مدى الأعوام الأربعة الماضية لبرنامج رواندا لتسريح زهاء ٠٠٠ ١٦ جندي وإعادة إدماجهم. ومن المقرر عقد مؤتمر قمة وطني بشأن الوحدة والمصالحة بدعم من البرنامج الإنمائي في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. كما أننا نسعى للتصدي لمشكلة إعادة توطين عدد يتجاوز ٠٠٠ ١٧٠ من السكان المشردين داخلياً. وقد أنشأ البرنامج وما زال يقدم دعمه لمركز إدارة الصراعات، وهو معهد لبحوث السياسات المتعلقة بمسائل إقرار السلام ومنع نشوب الصراعات على الصعيدين الوطني والإقليمي ملحق بجامعة رواندا الوطنية.

وفي بوروندي، سيقوم البرنامج بتقديم الدعم للحكومة في صياغة برنامج لمعالجة إعادة إلحاق المقاتلين السابقين بالمجتمع وإعادة دمجهم، وذلك بالإضافة إلى البرنامج الجاري لإعادة إدماج المشردين داخلياً والعائدين.

ونحن معنيون بمسألة المقاتلين السابقين ومشتركون فيها في أنغولا أيضاً. وقد قمنا في أعقاب إبرام اتفاق السلام بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بوضع برنامج خاص للإنعاش الإقليمي يرمي إلى تعزيز الحكومات المحلية مساعدة لها على توفير الخدمات للعائدين. ونعتزم بصفة مبدئية البدء في مقاطعتين، وبمجرد إقرار حكومة أنغولا لمشروعنا، سنشرع في بذل جهد كبير للتخفيف من آثار الحرب في هاتين المقاطعتين. أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد طلبت الحكومة إلى البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ إجراء تعديل على توجّه أهداف واستراتيجيات برنامجها الوطني لنزع السلاح وإعادة الإلحاق بالمجتمع. وتم جمع آلاف من أصناف الذخيرة والأسلحة الصغيرة خلال فترة التنفيذ المبدئية للمشروع وتدميرها في مكان عام في "شعلة للسلام". كما قدم البرنامج الإنمائي التدريب المباشر للضباط الوطنيين على الإجراءات الأساسية للتعامل بأمان مع الأسلحة والمتفجرات. ونشارك في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، فضلا عن أنشطة إزالة الألغام، في تشاد أيضا.

وختاما، أود أن أقول إن بعض جهودنا المبذولة في الكاميرون كانت ترمي في الواقع إلى تقديم الدعم لدور بالغ الأهمية تؤديه الحكومة في إيجاد الآليات اللازمة لحفظ السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد شجع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى – والكاميرون وساعدها بهمّة في معالجة تداول الأسلحة والاتجار في البشر. وهكذا تضطلع الكاميرون بدور هام في سياق الاجتماعات الوزارية نصف السنوية التي

تعقدها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

إضافة إلى ذلك، تشمل مجالات الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للحكومة الدعوة وإعداد البرامج لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة وبناء القدرات من خلال مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، فضلا عن تقديمه الدعم التقني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الكاميرون.

ولعلي أكتفي بالقول بأن تلك اللمحات ليست سوى قليل من التدابير العملية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي. ومن الواضح أنه يلزمنا عمل المزيد، ونتطلع إلى تحقيق التكامل في جهودنا وتوسيع نطاقها بالتعاون مع الآخرين. وما زال البرنامج الآن وفي السنوات المقبلة على التزامه بكفالة تقديم الدعم على سبيل الأولوية للبرامج التي تسهم في إقرار السلام والأمن في كافة أرجاء منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالانكليزية): ينسب إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد الذي دفع حياته ثمنا لجهد يبذله من أجل إحلال السلام في منطقة وسط أفريقيا قوله إن الأمم المتحدة لم تنشأ لكي توصلنا إلىالجنة، بل لتنقذنا من الجحيم. وتأتي مناقشة اليوم المفتوحة في مجلس الأمن، التي تنعقد بعد ٤١ عاما من وفاته، ونحن متضافرون في العمل على المساعدة من أجل إحلال السلام وجلب مستقبل أكثر إشراقا في منطقة عانت من الشقاء أكثر مما ينبغي.

وندرك بصفة متزايدة أن بناء السلام يتطلب نهجا شاملا يضم طائفة عريضة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ويلزم القيام بإجراءات تركز على تعزيز المؤسسات والعمليات المستدامة في كثير من المجالات. وقد جرى التشديد على ذلك في النتائج التي أسفر عنها عدد من مناقشات مجلس الأمن. علاوة على ذلك، فقد أبرز رئيس الجمعية العامة في الأسبوع الماضي ارتباط السلام والأمن الوثيق بقضايا الفقر وأن الحد من الفقر يمثل أهم وأخطر هدف واحد من بين الأهداف الإنمائية للألفية.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه هيئة حكومية دولية مركزية للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن إجراء الدراسات وإصدار التوصيات للكيانات الأخرى، مكلف بوظائف من شأنها أن تساعد في الدراسات والأعمال التي يُضطلع بها لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف والقيام بعمليات تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية وحقوق الإنسان، وهي لب بناء السلام.

وتواجه منطقة وسط أفريقيا تحديات شاملة لا حصر لها نشأت عن عدد من الصراعات التي ضعضعت هذه المنطقة دون الإقليمية. وكما لاحظ كثير من الأعضاء فقد تأثر عدد من بلدان المنطقة الـ ١١ ، منها أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بالصراعات الأهلية التي نجمت عنها خسائر كبرى في الأرواح وتدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وأوجدت ملايين اللاجئين والعائدين والمشردين. وليس بمستغرب أن جميع البلدان التي تمر بصراعات من بين هذه البلدان الـ ١١، مع استثناء وحيد، تقع ضمن فئة التنمية المنخفضة وفقا

لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويسلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية الآثار الناجمة عن عدد من الصراعات في أفريقيا والروابط الشاملة بينها، وقد دعا في بيانه الوزاري لعام ٢٠٠١ بشأن دعم التنمية المستدامة في أفريقيا إلى استكشاف جدوى استحداث قدرة تنسيقية للأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي، ربما بالاستعانة بالمكاتب الإقليمية القائمة التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه مساعدة منظومة الأمم المتحدة في وضع السياسات والاستراتيجيات المتكاملة، وكفالة التناغم بين الأنشطة، وتقديم الدعم لجهود ومبادرات بناء السلام على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مع دعم التكامل دون الإقليمي في الوقت ذاته. وسيواصل المجلس الدعوة لإنشاء هذه القدرة.

ويرى المجلس أن امتلاك بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية لمقاليد التعمير الخاص بها وتصدرها لها ضرورة حتمية. إذ تملك منطقة وسط أفريقيا إمكانيات ضخمة، بسكانها البالغ تعدادهم ١٠٠ مليون نسمة، ومواردها الطبيعية البكر الهائلة. ومن دواعي أسف المجلس استغلال هذه الموارد بشكل غير قانوني، وخاصة لأن التنمية المستدامة لتلك الموارد يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من وطأة العواقب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للصراع ووضع تلك البلدان على طريق النمو طويل الأمد. وسوف نضم صوتنا إلى مجلس الأمن في الدعوة لوضع حد لتلك الممارسة.

ويرحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في المنطقة: سحب القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي الانتقالية وحركتي تمرد، بمناسبة مؤتمر القمة الإقليمي المعقود في دار السلام في ٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ وقرار نشر قوة مراقبة دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز الهدوء، لا سيما على حدود البلاد مع تشاد. ونعتقد بأن هذه إشارات إيجابية تدل على أن هذه المنطقة دون الإقليمية بدأت تخرج من كابوس الصراعات الأهلية، وستساعد على تهيئة بيئة مواتية لإعادة بناء الاقتصادات وبدء النمو الاقتصادي.

لقد تكلمتم، سيدي، أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن، عندما احتفل ذلك الجهاز مؤخرا بالذكرى السنوية العاشرة لتوقيع السلام العام في موزامبيق، وقد حضر ذلك الاجتماع أيضاً عدد من الموجودين هنا في هذه القاعة. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بعد ١٦ عاماً من الصراع الأهلي، تعهدت أطراف ذلك الاتفاق بأن تفعل كل ما في وسعها لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وفي العقد الذي انقضى منذ ذلك الوقت، أصبحت موازمبيق قصة نجاح على صعيد أفريقيا والأمم المتحدة، ومثالاً على الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية. ونحن بحاجة إلى قصص النجاح هذه في أماكن أخرى من أفريقيا.

وفي تموز/يوليه الماضي، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً نأمل أن يؤدي بالمجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات مفيدة جداً وإيجابية دعماً للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وهذا هو الاتفاق الذي سيُنشأ بموجبه، حسب الطلب، فريق استشاري مخصص، على مستوى السفراء، ليدرس الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلد المعني؛ ويستعرض برامج الدعم ذات الصلة؛ ويعد توصيات بشأن برنامج دعم طويل الأجل يدمج الغوث وإعادة التأهيل والإعمار والتنمية في نهج شامل؛ ويقدم المشورة لضمان كفاية وتماسك المساعدة الدولية.

وغينيا – بيساو أول بلد يطلب تشكيل هذا الفريق الاستشاري. ونحن عاكفون الآن على وضع تفاصيل الترتيبات، وآمل أن نتمكن من تشكيل الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو يوم الجمعة القادم، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتلقى الفريق الاستشاري في تسيير أعماله دعماً مشتركاً بين الوكالات، ونحن نتطلع إلى التحليل والتقرير اللذين ينبغي أن يتلقاهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتصف كانون الثاني/يناير. وسيتعاون الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أداء مهمته، تعاوناً وثيقاً مع الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا التابع لمجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن وزير خارجية موزامبيق أكّد، في الاحتفال الأخير بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاق السلام الناجح، أن الانتعاش وبناء السلام فيما بعد الصراع أصعب من حفظ السلام ومفاوضات السلام، حيث توجد ضغوط قوية لتحقيق نتائج سريعة ومستدامة وإقامة الدليل بصورة مستمرة على أن السلام أربح من الحرب. هذا تفكير واقعي، ويجب أن نبقيه نصب أعيننا عندما نناقش الآفاق المحتملة لوسط أفريقيا.

اسمحوا لي أن أشكركم سيدي ثانية على عقد هذه المناقشة ودعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المشاركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي معالي السيد رودولف أدادا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في الكونغو والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): باسم الأحد عشر بلداً الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا – أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو – التي يرأسها حالياً بلدي، أود قبل كل شيء أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئي القلبية على الدينامية التي توجهون بها أعمال المجلس أثناء هذا الشهر. هذه المنطقة دون الإقليمية، التي ترعرعتم فيها، تشارك بفخر له ما يبرره وتصميم كبير، في هذه المناقشة التي تكرّمتم اليوم بدعوة المجتمع الدولي إليها.

واسمحوا لي أيضاً، باسم جميع زملائي، أن أشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا برمتها. ونحن ممتنون له بشكل خاص على الانتباه والاهتمام اللذين خُصّت بهما باطراد قضية السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

ولذلك، نحن متفائلون جداً إزاء نتيجة مناقشة اليوم الجيدة التوقيت، حيث تبرز الآن آفاق مواتية جداً في وسط أفريقيا.

قبل أقل من شهرين، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، انعقد في بانغي، في جمهورية أفريقيا الوسطى، الاجتماع الوزاري الثامن عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وقد احتفلت اللجنة، وهي أداة للدبلوماسية الوقائية، بالذكرى السنوية العاشرة لتشكيلها.

واسمحوا لي هنا أن أرحب بوجود هذا المحفل القيّم الذي مكّن هذه الدول، على الرغم من النزاعات التي فرقت بين دولنا أحياناً، من الحفاظ على حوار مستمر بغية تخفيف

حدة التوتر. وبفضل هذه اللجنة، أنشئ مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وإن لم يبدأ العمل الفعلي بعد.

وقد لاحظ اجتماع بانغي وجود اتجاه إيجابي بصورة عامة في الوضع الجغرافي السياسي والأمني في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويعزى هذا، بصورة خاصة، إلى النوايا الحسنة لأطراف الصراع وشتّى جهود الوساطة، دون الإقليمية والدولية، ولا سيما الوعي الصادق من جانب معظم الفاعلين الرئيسيين المعنيين. وقد أُحرز تقدم حقيقي في أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، ويجب تعزيز هذا التقدم. ومن هنا تأتي أهمية هذا الاجتماع، الذي ينبغي أن يساعدنا على تطوير قدراتنا في مجال بناء السلام من خلال إجراءات محددة في مجالات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم اجتماعياً ومهنياً.

إن جهود صنع السلام الجاري بذلها في وسط أفريقيا لها الأولوية الآن، لأنها ضرورية للسلام والاستقرار السياسي، وهي ضرورية في نهاية المطاف للانتعاش الاقتصادي والتنمية في البلدان الخارجة من الصراع. وندرك جميعاً أن عمليتي التسريح وإعادة الإدماج إذا نفّذتا على نحو سيئ أو ناقص، فإنهما ستؤديان لا محالة إلى استمرار العنف وانعدام الأمن، لأن استخدام السلاح يمثل لبعض المقاتلين السابقين وسيلة تلقائية لحل مشاكل إعاشتهم اليومية.

ولذلك، عقب توقف الأعمال العدائية مباشرة، يجب أن توضع برامج وطنية تمكّننا من إعادة بناء الثقة لدى فئة كاملة من السكان، وهي الفئة التي يتعين إدماجها في الحياة المدنية. ولكن هذا يتطلب موارد قد لا تكون متوفرة دائماً لبلدان استنزفتها بالكامل مِحَن الحرب – وبالتالي توجد حاجة لتقديم المساعدة من المجتمع الدولي.

ولإيضاح ما ذكرت أعلاه، أود أن أُذكّر بتجربة بلدي بعد انتهاء الحرب الأهلية، عقب الاتفاق على وقف الأعمال العدائية وتوقيع اتفاقات السلام في عام ١٩٩٩.

لقد وُضع برنامج بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكانت نتائجه مشجعة ولكنها محدودة: فقد تلقى ٠٠٩ ٨ أعضاء من المليشيات السابقين مساعدة وأُعيد إدماجهم، في إطار عملية كان يقصد منها أن تشمل ٠٠٠ ١٠ مقاتل سابق؛ وجرى جمع ١١٤ ١١ قطعة سلاح وذخيرة، وجرى احتفال بإحراق الأسلحة وتدميرها سمي ”شعلة السلام“؛ وخصص نحو ١,٨ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لتمويل زهاء ٦٠٩ ٢ مشاريع صغيرة.

والعملية مستمرة لأنه ما زال هناك ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ مقاتل سابق من أفراد المليشيا يريدون الاستفادة من تلك البرامج. وقد اتخذت بالفعل خطوات في هذا الصدد مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين. ووافق البنك الدولي على تقديم تمويل يصل إلى خمسة ملايين دولار.

وظهرت مشاكل مشابهة وستواصل الظهور في المنطقة دون الإقليمية، ومن الأهمية بمكان للأمم المتحدة أن تستعرضها على وجه السرعة وبصورة عملية. وينطبق هذا بصورة خاصة على حالة أنغولا، التي أسس مجلس الأمن من أجلها بعثة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ – وكانت استجابة جيدة ومناسبة، لأنها استهدفت، ضمن أمور أخرى، تقديم المساعدة الإنسانية للمجموعات الضعيفة، وضمان الاندماج الاجتماعي والمهني للجنود المسرحين، والترويج للانتعاش والإعداد الاقتصادي، والإعداد للانتخابات، وتصدر جهود إزالة الألغام.

ولذلك، نأمل أن تشكل تلك البعثة ومبادرات أخرى اتخذها المجتمع الدولي استجابة ملائمة للنداء الذي

أطلقته في بانغي اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا من أجل اتخاذ إجراءات لبناء السلم في أنغولا، مثل تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والترويج للإعمار والانتعاش الاقتصادي في البلد.

ونود أن نطلق نداء مشابها فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يوجد، لأول مرة منذ سنوات، وكما أكدنا مسبقا، بصيص من الأمل في عودة السلم، خاصة كنتيجة لانسحاب القوات الأجنبية والمفاوضات الجارية لبدء حوار يشمل الجميع.

والوقت ملائم الآن لطلب تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بقوام البعثة وضمان انتشارها بصورة فعالة لمنع أي انتكاسة. وحان الوقت أيضا لأن تتضمن ولاية عمليات حفظ السلم مكونا هاما لإعادة الإدماج وتخصيص ميزانية كبيرة لمثل تلك البعثات.

وأيضا فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ناشدنا المجتمع الدولي أن يستجيب بكرم للنداء العالمي من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٢ والذي أطلقته في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني.

وقد تم توجيه نداء عاجل إلى المجتمع المدني، وبصورة خاصة إلى المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف لبوروندي، دعما للسلم وتحسين ظروف المعيشة في ذلك البلد، من باب متابعة الالتزامات المقطوعة في باريس وجنيف أثناء مؤتمرات المانحين لبوروندي.

ونناشد أيضا الأمم المتحدة و الشركاء الثنائيين تنفيذ عنصر جوهري من بلاغ ليبرفيل المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الذي صدر عن اجتماع القمة المعني بالحالة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى: نشر قوات أفريقية للمراقبة على الحدود بين ذينك البلدين، اللذين قررا تطبيع العلاقات بينهما. وليس عندي أي شك في أن الأمم المتحدة ستنظر إلى تلك المبادرة باهتمام كبير، لا سيما وأننا نقوم بها، بالنيابة عن المنطقة دون الإقليمية.

ونود على وجه الخصوص أن نوجه اهتمام المجلس على المشكلة الصعبة للأسلحة المتداولة في منطقتنا دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، وبغية تقييم مدى المشكلة ومحاولة البحث عن استجابات ملائمة، انعقد مؤتمر قمة دون إقليمي في انجامينا، تشاد، قبل عامين، حيث اعتمدت التوصيات التي نعمل الآن على تنفيذها.

وفي ذلك السياق، نعتزم تنظيم ورشة عمل بشأن تطبيق بلدان وسط أفريقيا لبرنامج العمل الذي تم إقراره في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونلتمس من الأمم المتحدة المساعدة في تنظيم ورشة العمل تلك وفي وضع سياسة دون إقليمية بشأن نزع السلاح ورصد الاتجار بالأسلحة.

ولجميع تلك الأسباب، ندعم مبادرة رئيس البنك الدولي للنظر بوجه خاص في مشاكل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد الصراع، وهي مبادرة تم اطلاقها حديثا في دار السلام، تنزانيا، أثناء اجتماع لوزراء الاقتصاد في تلك البلدان.

وربما لاحظ أعضاء المجلس، أن مشاكل وسط أفريقيا تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة بغية تعزيز عملية العودة إلى السلم وأيضاً ترسيخ السلام المستدام من خلال جهود كبيرة من جانب البلدان المعنية. وكما ذكرنا سلفا، نحتاج من المجلس أن يشاركنا في تصميمنا على التخلص مرة وإلى الأبد من دائرة الحرب وأن يساعدنا على تعزيز قدراتنا المحلية من أجل بناء السلام.

وهناك حاجة ملحة لمثل هذا الجهد، ولكنه يجب أن يكون جهدا دائما ؛ ولقد أعددنا الطرق ولكن يجب تنظيفها بصورة كافية وتقويتها وتدعيمها.

لدينا هيكل دون إقليمي خاص بنا للتعاون – الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا – قرر رؤساء دولنا إعادة تنشيطه، هيكل اضطلع مؤخرا ببعض مهام حفظ السلام والأمن. وهذا الهيكل يجب تشجيعه ومساعدته.

واللجنة الاستشارية أيضا برهنت على فائدها وفعاليتها، وننادي بالحفاظ عليها وتقديم دعم مادي إضافي لها من أجل مساعدها.

وأعربنا أيضا عن رغبتنا في عقد مؤتمر يجمع معا جميع البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يضع إطار عمل قانونيا وسياسيا لضمان الأمن والسلم الدوليين في منطقتنا دون الإقليمية.

أخيرا هناك حاجة لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى – فكرة تناقش بصورة متكررة – بغية ضمان السلام والاستقرار والتنمية في ذلك الجزء من القارة الذي ظل منذ وقت طويل جدا يتعرض للعنف والانقسام.

وبالنيابة عن الجماعة، أناشد المجتمع الدولي، الذي يمثله هنا مجلس الأمن، أن يدعم تنفيذ جميع المبادرات المحددة لبناء السلام والاستقرار في منطقة مطالبة بأن تؤدي دورا رئيسيا على الساحة الدولية بسبب إمكانياها الهائلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في الكونغو على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي معالي السيد أغبا أوتيكبو مزود، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مزود (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، لهذا الشهر. لقد أظهرتم قيادة ممتازة في اضطلاعكم بمهامكم. كما أود أن أتقدم بالتهنئة لسلفكم.

وأود أيضا أن أرحب بمبادرتكم بعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن حول موضوع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ومما يثلج صدري أن بلدي قد استفاد، ويواصل الاستفادة من دعم منظومة الأمم المتحدة.

لقد مرت جمهورية أفريقيا الوسطى بأزمات عديدة انخرط مجلس الأمن في تسويتها. ونبعت أولى تلك الأزمات من حركات تمرد سياسية وعسكرية متكررة من جزء من الجيش في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧؛ والثانية من محاولتي انقلاب. أولاهما كانت هجمة عسكرية عرقية حدثت في أيار/مايو ٢٠٠١ وكانت لها عواقب مأساوية، والثانية حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وكادت تزج المنطقة دون الإقليمية بأسرها في صراع.

وفيما يتعلق بأزمتي ١٩٩٦ و١٩٩٧، أقول ببساطة إن دعم المجتمع المدني كان حاسما، أولا من خلال بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاق بانغي، وبعثة المتابعة بشأن اتفاقات بانغي، ومن خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تتم مواصلة جهودها بطريقة ممتازة من جانب بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولعل المجلس يذكر أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى عملت بشكل فعال في عملية حفظ السلام وفي التنظيم الناجح للانتخابات التشريعية والرئاسية عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وفي أعقاب التطورات الإيجابية التي

حققتها بعثة الأمم المتحدة وواصل تحقيقها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قرر رئيس الحكومة آنذاك، أن يجيء إلى نيويورك في زيارة عمل بتاريخ ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، عندما نظم اجتماع خاص بمبادرة من الأمين العام.

وأبدى رئيس الحكومة، في بيانه، الملاحظات التالية. أولا، عمل إعادة البناء الوطني ظل هشا ومحدودا في آثاره بسبب عاملين متكررين: انعدام الأمن، المتعلق ببيئة دون إقليمية غير مستقرة بشكل خاص؛ وانتشار الفقر، نتيجة اقتصاد غير قادر على إحداث نمو مستدام لأن أسسه كانت متداعية بسبب ويلات الفساد، والإدارة السيئة، والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وثانيا، الحالة الأمنية في البلاد كانت أكثر المعوقات إصابة بالعجز لعملية السلام، والديمقراطية، وأيضا القضاء على الفقر بسبب الأزمة العسكرية - السياسية الكبيرة.

ولقد قدم بيان يطلب توفير الدعم تحت عنوانين: تقديم الدعم لإعادة تشكيل قوات الدفاع وقوات الأمن، وتقديم الدعم لتمويل تنميتنا المستقلة، بما في ذلك إعادة إدماج الأفراد العسكريين المقرر تسريحهم والمهربين من صغار السن وكباره، وكذلك تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية المضيفة. لكن، يجب علينا اليوم أن نهتم بإعادة تجنيد صغار السن من أبناء أفريقيا الوسطى، الذين يجب أن يتعلموا بروح مؤيدة للنظام الجمهوري. وفي ذلك الوقت، قدر المبلغ المطلوب بحوالي ٤٧ مليون دولار خلال فترة أربع سنوات في المنطقة الأولى، و ٨ ملايين دولار في المنطقة الثانية. وذلك المبلغ من الضروري زيادته اليوم. ولقد أقنع ذلك البيان مجلس الأمن الذي ناشد تقديم الدعم لخطة عمل الحكومة في مجال السلم والأمن والاستقرار ومن أجل إعادة دفع عجلة الاقتصاد في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأمام، وهو الحل الوحيد لتوليد موارد مستدامة لمواجهة تكلفة السيادة ولضمان السلم الاجتماعي. وقد أكدت مجددا هذا الأمر هنا وفي الجمعية العامة في مناسبات عديدة.

إن انقلاب ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، أدانته بالإجماع وبقوة دول ومنظمات دولية. ونحن نعرب عن شكرنا لذلك. لكن على أرض الواقع، من الضروري أن ننقذ مؤسسات الجمهورية. وفيما يتصل بالدستور، وجه رئيس الجمهورية، رئيس دولتنا نداء. بلد واحد هو الجماهيرية العربية الليبية، استجاب فورا بإرسال معدات للقوات الموالية حتى يمكنها أن تقاوم وتطرد المهاجمين، كما أرسل أيضا فرقة لحماية الرئيس، الذي انتخب، في رأي كل المراقبين، بشكل لا يمكن إنكاره، بأغلبية ساحقة. وقد لقي العمل الليبي ترحيب الجميع.

فيما يخص انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ونتائجه، عقدت منظمات إقليمية ودون إقليمية مختلفة اجتماعات قمة. فعقدت جماعة الدول الساحلية والصحراوية اجتماعا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وقررت إنشاء قوة لصون السلم والأمن في أفريقيا الوسطى، في أعقاب مشاورات بين الأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وفي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أحاطت الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول أفريقيا الوسطى علما بنتائج مؤتمر قمة الخرطوم. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قرر مؤتمر قمة برازافيل إنشاء لجنة مخصصة معنية بأزمة تشاد - أفريقيا الوسطى. وعقدت الدورة الثامنة العادية للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها على المستوى الوزاري في طرابلس بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وحثت مجلس الأمن على أن ينظر في إمكانية نشر قوة لحفظ السلام على وجه السرعة لدعم السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأخيرا، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول ووفود البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية

لدول منطقة أفريقيا الوسطى بشأن أزمة تشاد - أفريقيا الوسطى. وكان إعلان مؤتمر القمة موضوع بيان (S/PRST/2002/28) أصدره مجلس الأمن في جلسته ٤٦٢٧ التي عقدت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويسرنا أن نلاحظ أن المجلس رحب بذلك الإعلان الختامي. وأود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأنني أحمل رسالة لكم في ذلك الصدد.

وأود أن أذكر أن نتائج كل تلك الاجتماعات الخاصة والعادية أكدت الحاجة إلى إنشاء آلية لمنع نشوب الصراعات المسلحة وإدارتها وحلها، والحاجة إلى جعلها آلية عملية. لكن من الصعب، في كثير من الأحوال، جعل آليات كهذه عملية لأنها لا تتوفر لديها الموارد المطلوبة.

وملاحظتي الثانية تتعلق بوجود تلك الآليات في إطار مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقارية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة الدول الساحلية - الصحراوية، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى. وقد تعرضت بعض تلك الآليات للانتقاد أحيانا لبعض الجمود الذاتي، الذي يرجع إلى كون عدم التصديق على وثائقها ذات الصلة. وفيما يتعلق بمجلس السلام والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى، ستناقشه الجمعية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال دورتها الحالية. ومع ذلك، أود أن أضيف أن تلك الآليات المختلفة يجب أن تعمل في تناسق لتكون أكثر فعالية لأن المهمة هائلة.

وفيما يخص المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، والمجتمع الدولي في مجموعه أيضا، أود أن أذكر بأن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة تمر بمرحلة ما بعد الصراع. فلقد حدث دمار حقيقي للبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، ووقعت خسائر في الأرواح في أعقاب حوادث التمرد ومحاولات الانقلاب المتكررة. والمراقبون الذين زاروا جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٩٧ يمكنهم أن يشهدوا على ذلك. وحكومات مرحلة ما بعد الصراع المختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى أعربت دائما عن عزمها القوي على الخروج من الصراع، لكن كوننا بلدا يمر بمرحلة ما بعد الصراع لا يؤخذ دائما في الحسبان عندما تقيم الحالة في بلدنا. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن يدعو دائما المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الإنمائية الدولية إلى تركيز الاهتمام على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ممتنون لما جرى القيام به بالفعل، لكن من الممكن القيام بأكثر من ذلك، فمن المفهوم أن أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى وحدهم هم الذين سيحققون في شراكة، تنمية بلدهم في المديين المتوسط والبعيد.

إن مهمة إعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي اليوم بحاجة إلى بيئة مستقرة وسلمية حتى يمكن للكفاح ضد الفقر أن يسفر عن نتائج من خلال دينامية التنمية الدائمة والمستدامة. وإن السلم، والديمقراطية والاستقرار أمور يجب أن تقام على حالة اجتماعية سلمية. والادعاء بخلاف ذلك غير واقعي. وجمهورية أفريقيا الوسطى، ليست لديها، في الوقت الحاضر، الموارد للتخفيف من حدة الوضع الاجتماعي: دفع المرتبات، والمعاشات، والمنح وما إلى ذلك. وتلك الملاحظات تظهر بشكل متكرر في تقارير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون من قبيل المخاطرة الجسيمة ألا تدمج تلك الملاحظات في إطار تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا في صون السلم والأمن.

إن اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا قد اجتمعت في بانغي في آب/أغسطس الماضي. ويسرنا اليوم أن نتولى رئاسة هذه اللجنة، وسنواصل ذلك لغاية الاجتماع المقبل المزمع عقده ثانية في بانغي. ونأمل تحقيق نتائج إيجابية من خلال

توصيات وقرارات الاجتماع السابق. وقد أدرك المشاركون الجهود التي بذلتها بلادي من أجل المساهمة في حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية. وآمل أن يساعدهم اجتماعهم، في غضون ستة أشهر، على تقييم ما تم تحقيقه من تقدم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي، معالي السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرنكوفونية في غابون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به معالي السيد رودولف أدادا، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأود كذلك أن أثني على المبادرة الممتازة التي اتخذها الكاميرون، بوصفها بلدا في وسط أفريقيا، بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن، تحت رئاسة ذلك البلد، من أجل تناول مسألة تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن. وهذه المبادرة تشهد على التزام مجلس الأمن بالسعي لإيجاد حلول لمختلف الصراعات التي تحول دون إحلال السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

تعتبر هذه الجلسة فرصة جديدة للنظر في التقدم الذي أحرزناه معا في مجال صون السلم والأمن والتوصل إلى اتفاق بشأن السبل التي تعزز تعاوننا، فيما تلوح في الأفق بوادر الانفراج في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بعد أن كانت عرضة، لمدة سنوات عديدة، لغيوم تمثلت في استمرار بعض الأزمات والصراعات المسلحة.

إن الوضع في وسط أفريقيا يتطور على وقع مصيرين. المصير الأول ثروة فائضة أغدقتها الرعاية الإلهية على المنطقة دون الإقليمية الواسعة النطاق، موارد طبيعية طائلة — كالماس والجلد والمنغنيز والنفط والثروة الحرجية — ضرورية ليس لتنميتها هي فحسب، وإنما أيضا لتنمية باقي أنحاء العالم. وهكذا، يعتبر حوض الكونغو الذي يتسم بتنوع بيولوجي غني ووافر، رصيدا مهما لتنمية بلدان المنطقة دون الإقليمية، ومحمية بيئية للعالم — ومتنفسا حقيقيا للأرض.

وهذا الجانب المشرق من الحياة يغايره جانب قائم منذ زمن — ويتمثل بالأزمات العديدة والصراعات المسلحة وآفات كالسل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكذلك الفقر المتزايد باطراد. وغني عن القول إنه، في إطار كهذا، يمكن أن تتعرض أصول المنطقة دون الإقليمية للخطر الشديد، إن لم يفعل شيء لدعم الجهود التي تبذلها دولنا في سبيل إيجاد الحلول الملائمة للآفات العديدة التي تواجهها.

ولو استمرت الصراعات الحالية، فقد تحدث أيضا آثارا سلبية خطيرة — أولا، على المناطق الأخرى المجاورة؛ ومن ثم على القارة الأفريقية بأسرها؛ وأخيرا، على بقية أنحاء العالم. وعليه، فمن الملح أن يركز المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة، كل أعماله على المنطقة دون الإقليمية بغية المساعدة على استعادة السلام والأمن فيها. لذا، من الضروري توطيد التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ودول منطقتنا دون الإقليمية. وهذا التعاون الخاص قد تطور منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار٤٦/٣٧ باء في ٦ كانون الأول/ديسمبر الذي أنشأ اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل السلام والأمن في وسط أفريقيا.

والواقع أننا، بمساعدة هذه اللجنة، قد أنشأنا داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عدة آليات لتفادي الصراعات وإدارتها وتسويتها، وهي كلها تستحق دعم المجتمع الدولي. ومن بين أهم هذه الآليات، لدينا مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، ولجنة الأمن والدفاع ونظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، وانسجاما مع إطار العمل ذاته للجنة المذكورة آنفا، اعتمدنا العديد من التوصيات واتخذنا العديد من القرارات التي تهدف إلى تعزيز السلم في وسط أفريقيا والنهوض به. ولقد قمنا معا بأعمال متعددة الجوانب في مجالات متنوعة كاحترام وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وسيادة القانون، ووضع صكوك قانونية وصكوك أمنية جماعية وتوطيد التعاون دون الإقليمي في ميدان الأمن عن طريق تنظيم عدد من المناورات العسكرية المشتركة، وإجراء مناورات وتسيير دوريات في شتى دولنا. وتبين جميع هذه المبادرات بجلاء أن اللجنة الاستشارية الدائمة تمثل إطارا أساسيا من أجل العمل الذي نتشاطره في مجال السلام والأمن والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية.

وحيث أن هذه اللجنة تنبثق من الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أنه ينبغي ألا تترك ميزانيتها على مسؤولية دول المنطقة وحدها، وهي دول تواجه بالفعل ديونا ثقيلة وصعوبات اقتصادية ومالية جمة. وفي ظل هذه الظروف، أليس من الحكمة أن تكون عملية تمويل برامج هذه اللجنة ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة؟ إن من شأن ذلك أن يمكّن اللجنة الاستشارية من الحصول على موارد مادية ومالية دائمة. وبذلك، تصبح أداة محورية من أجل المزيد من التعاون الفعال والملموس بين الأمم المتحدة ودول وسط أفريقيا. وهكذا، يمكن ألا تكون إطار عمل لتجسيد وتطوير المقترحات فحسب، بل أيضا، وقبل ذلك كله، وسيلة عمل وتنسيق لمبادراتنا المشتركة في ميدان صون السلم والأمن.

وخلال السنوات الأخيرة، لاحظ المجتمع الدولي جهود الوساطة التي قامت بها بلدان وسط أفريقيا نفسها بالتعاون مع بلدان أفريقية أخرى، بغية التخفيف من حدة التوترات في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أنغولا ورواندا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى جهود الوساطة هذه، سرّعنا في عملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية، عن طريق تطوير التعاون عبر الحدود، والمشاركة في تنفيذ برامج التنمية بوصف ذلك الأساس. وسياسة الدمج هذه قد أدت إلى إنشاء منظمتين دوليتين متراكزتين تختصان بالمنطقة دون الإقليمية – ألا وهما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

إن غابون، تحت قيادة رئيسها، ما برحت في خضم هذه الجهود الدبلوماسية. وكما يعلم الجميع، قام صاحب الفخامة، الحاج عمر بونغو، بإجراء العديد من مفاوضات السلام في المنطقة دون الإقليمية. فهو حاليا يعمل جنبا إلى جنب مع زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا من أجل توطيد دعائم عملية المصالحة الوطنية الجارية حاليا في بوروندي. كذلك، وبناء على مبادرة منه، اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، في ليبرفيل، لدراسة الحالة السائدة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وقد تقرر في تلك المناسبة إيفاد وحدة يتراوح عدد أفرادها بين ٣٠٠ و ٣٥٠ فردا من غابون والكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية ومالي، على أن تكلف تلك الوحدة بشكل أساسي بمراقبة الحدود بين البلدين وضمان

أمنها. ويعقد في مقر القيادة العسكرية الغابونية في ليبرفيل في الوقت الحالي اجتماع هام للقيادات العسكرية في البلدان المعنية. ونحن نترقب ردا سريعا على طلبات المساعدة السوقية التي وجهناها إلى المجتمع الدولي برمته.

وتتضافر جهود عدد من رؤساء الدول الأفريقية الآخرين مع الجهود التي يبذلها الرئيس بونغو، بوازع من رغبتهم في إحلال مناخ من الثقة وتعزيز روح الحوار والتعاون والأخوة والتضامن التي تتسم بها هويتنا. وإن إنشاء بعثة من دول أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وكذلك إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ١٩٩٨، التي وضعت قواتها تحت قيادة جنرال غابوني، لهو دليل على الرغبة الجديدة لدى قادة منطقتنا دون الإقليمية في تسوية التراعات بالطرق السلمية.

وبالمثل، نرحب بالتطور الإيجابي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك، في المقام الأول، بفضل توقيع اتفاقي لواندا وبريتوريا، مما سمح بانسحاب القوات الأجنبية. وينطبق نفس الشيء على الحالة في أنغولا، حيث وضعت أطول حرب في أفريقيا أوزارها بالتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على مذكرة تفاهم إضافية لبروتوكول لوساكا بين قوات الحكومة وقوات يونيتا.

غير أننا نلاحظ أن الجهود التي تبذلها دولنا ستبقى حبرا على ورق ما لم تتلق من المجتمع الدولي، وبالأخص من الأمم المتحدة، دعما ماديا وبشريا وماليا كبيرا. ولذلك، بات من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعزز الأمم المتحدة قدرات حفظ السلام لدولنا. وتحقيقا لذلك، ينبغي وضع استراتيجيات تركز على التدريب وتنظيم تدريبات مشتركة لحفظ السلام، فضلا عن إقامة شراكات بين المانحين والبلدان المساهمة بقوات.

وفي إطار عملية بناء السلام فيما بعد الصراع، ثمة جانب نود التأكيد عليه، وهو تمويل إعادة التعمير في البلدان التي أدت الصراعات إلى زعزعة استقرارها. وفي هذا المضمار، فإن المؤسسات المالية الدولية – وأقصد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – لها دور حاسم ينبغي أن تؤديه. فعليها أن تخفف شروطها وأن تطوعها لتتناسب مع ظروف بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تنخرط في عملية التعمير والمصالحة الوطنية، بإعطاء الأولوية لبرامج التكيف الهيكلي والتمويل التي تتفق مع مقاصد السلام.

ونرحب بحضور ممثل البنك الدولي، السيد مبي، بيننا هنا. إن مشاركته في هذا النقاش تدلل على أن المشاكل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين تؤثر على التنمية. فلا يمكن أن تتحقق التنمية بدون سلام.

لذا، بالإضافة إلى تمويل إعادة تعمير البلدان الخارجة من الصراع، علينا أن نجد معا حلولا شاملة لقضايا الأمن في وسط أفريقيا. وتحقيقا لذلك، من الأهمية بمكان إرساء الأسس الاقتصادية والاجتماعية للسلام المستدام في سائر المنطقة دون الإقليمية، وهذه هي عوائد السلام التي أشار إليها السيد مبي في وقت سابق.

كما أود أن أضيف إلى ما تقدم أنه في حالة بلد مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، من قبيل النفاق أن يطالب هذا البلد بتسوية ديونه – وهو ما يعجز عنه – قبل أن يتسنى الاتفاق على برنامج معه. ولابد أن تتجه جهود المجتمع الدولي، وبالأخص جهود المانحين، إلى أن توفر لبلدان وسط أفريقيا الوسائل التي تحتاج إليها للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة للجميع. فالسلام يمكن أن يحل في وسط أفريقيا. والإرادة السياسية لتحقيقه متوفرة.

وبرغم المأساة التي تخيم على منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، تظل البوادر التي تبعث على الأمل والطمأنينة

كثيرة. لقد استشعر قادتنا وشعوبنا نسائم السلام التي تهب على أفريقيا. وليس لهم إلا رسالة واحدة هي رسالة السلام وتنمية القارة الأفريقية، كما يؤكد على ذلك إطلاق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ولابد أن يتم الاندفاع نحو إنجاز هذين الهدفين – السلام والتنمية – بصورة مشتركة بين دول وسط أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة.

إذاً، فلنجعل تعاوننا ديناميا باتخاذنا معا قرارات ملموسة، وبتضافر جهودنا وتنسيق أعمالنا من أجل السلام الدائم في أفريقيا بوجه عام وفي منطقة وسط أفريقيا على وجه الخصوص. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن للمجتمع الدولي من خلاله أن يساعد أفريقيا على التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر على إدراجكم على جدول أعمال المجلس بندا بالغ الأهمية والحساسية: السلم والأمن في وسط أفريقيا. وأود من خلالكم أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما يبدونه من اهتمام دائم بتطور الأوضاع الجغرافية السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية، التي تعصف بها الصراعات منذ عقود. وإلى جانب ذلك، يكفي أن ننكب على جدول أعمال المجلس لنرى أن القضايا المتعلقة بوسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى – التي تضم أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى و جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر – لا تزال في صميم اهتمامات المجلس المستمرة.

والحقائق التالية تدلل على احتمالات نشوب الصراعات في منطقتنا. أولا، هناك ٧ بلدان من أصل ١١ بلدا في المنطقة تتخبط في أتون صراعات مدمرة ومروعة. كما أن ٥ بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام أو بناء السلام أو صنع السلام من البعثات الإثنتي عشرة في القارة الأفريقية توجد في منطقتنا. وإلى جانب ذلك، يتواجد ٦ من الممثلين أو المبعوثين الخاصين أو الشخصيين العشرين للأمين العام لدى أفريقيا في وسط أفريقيا.

ويؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق زميلي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أعرب بوضوح وبلاغة عن الشواغل الرئيسية لمنطقتنا دون الإقليمية.

سأتناول في بياني المشاكل المتصلة بالسلام في وسط أفريقيا، وآليات التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن، والنطاق الحقيقي للمشاكل القائمة وآفاقها المتاحة في الوقت الحالي.

بالنسبة للمشاكل المتصلة بالسلام في وسط أفريقيا، ألاحظ أن منطقة وسط أفريقيا قد هزتها منذ وقت طويل جدا صراعات عنيفة ترتبت عليها معاناة بشرية لم يسبق لها مثيل، وهو ما يعرقل تنميتها. ويبذل المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، كل جهد ممكن لمساعدة بلدان المنطقة على تخفيف معاناة سكانها وإيجاد حلول تفاوضية لهذه الأوضاع وتنفيذ تلك الحلول.

وفي جزء كبير من وسط أفريقيا تنتمي إليه بعض الدول المتواجدة هنا اليوم، دللت الأمم المتحدة على رغبتها في أن تشارك في عمل واسع النطاق بغية التصدي بشكل

شامل لجذور المشاكل والصراعات وانعدام الاستقرار، وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في المنطقة، في جملة أمور، من خلال التوصية بعقد مؤتمر دولي عاجل للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

إن الصراعات القائمة في منطقتنا ناتجة، إلى حد كبير، عن تراكم مشاكل معقدة ومتداخلة لأعوام كثيرة مثل سوء الحكم، وانعدام الديمقراطية، والاحتكار الفردي والعرقي للسلطة السياسية، والاستبعاد الحاصل في السياسة، والفساد المتفشي، والمحاباة، وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، والفقر المتزايد. هذه العوامل السلبية للغاية تعلل عودة دوامة العنف السياسي والعرقي وحالة عدم الاستقرار شبه الدائم في المنطقة. وهي تبيّن أيضا واقع تأخر منطقتنا عن الخوض في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتكاملها الاقتصادي، بالرغم من مواردها المعدنية والمائية والزراعية الطائلة. وثمة عناصر مختلفة تزيد أيضا بعدا إقليميا على تشعبات تلك الصراعات، نتيجة التوتر الحاصل بين الدول وما يسبب من عواقب تتجاوز الحدود الوطنية للبلدان المعنية.

ونتائج هذا الوضع معروفة جدا، وهي شديدة الخطورة ومقلقة. فهي تشتمل على أزمات اجتماعية خطيرة؛ وانتقاص لقيمة الحياة الإنسانية نتيجة عقود من الاضطهاد الغاشم للسكان، والمجازر وغيرها من أكثر الانتهاكات حقارة لحقوق الإنسان؛ وتدهور حالة البنية التحتية ومرافق الإنتاج وتقادمهما؛ وخراب وتجريم أوجه الاقتصاد ونشوء اقتصاديات موازية هامة؛ والحط من المؤهلات وتشريد اليد العاملة؛ والتداعيات السلبية على التعاون والتنمية الإقليمية؛ وأزمات إنسانية طويلة الأمد؛ وجو عام غير مستقر ومتفجر.

وبغية إقامة آليات تعاون بين دول المنطقة قد تسهم في التصدي لهذا الوضع الخطير، قررت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تلتمس مساعدة الأمم المتحدة بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وقد دعا اقتراحها، وهدفه الأساسي تحقيق السلام والتقدم في المنطقة، إلى القيام بسلسلة من الأنشطة لتعزيز الثقة والأمن والتنمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ما يلي بعض الأنشطة التي تتوخاها دولنا.

يتوق أعضاؤنا إلى إحلال جو من السلام والتعاون البناء بين بعضهم البعض يتسم بعلاقات مستقرة قابلة للتنبؤ وترتكز على الثقة المتبادلة بين دول المنطقة. وهم أيضا يسعون إلى تعزيز التقيد بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بالتركيز على السلام والتسوية السلمية للنزاعات، والتقدم الإنساني وحقوق الإنسان، وكذلك إقامة سلام دائم وتحقيق التضامن بين دول وسط أفريقيا وشعوبها.

ونظرا لذلك المطلب والمسؤولية الشاملة للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، فقد جرى انعقاد اجتماع في لوميه، توغو، من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، حول تعزيز الثقة والأمن والتنمية ضمن إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد حدد المؤتمر التدابير الرامية إلى زيادة الثقة والأمن وتعزيز التنمية ضمن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتضمنت تلك التدابير وضع إطار شرعي لنظام الدفاع الجماعي دون الإقليمي بما في ذلك إنشاء قوة مسلحة مشتركة؛ وإقامة مركز للدراسات العسكرية الاستراتيجية؛ وإجراء مناورات عسكرية وتسيير دوريات مشتركة؛ وإنشاء لجنة دائمة معنية بالأزمات لتفادي الصراعات وتسوية النزاعات بطرق سلمية؛ وتشجيع الاجتماعات الدورية بين وزراء الخارجية و/أو وزراء الدفاع وتقوية التعاون الدبلوماسي عن طريق فتح سفارات وقنصليات جديدة، وإقامة خطوط ساخنة بين رؤساء دول المنطقة وإبرام معاهدات حدودية. وقد أقر مؤتمر لوميه أيضا بأن المزيد من التعاون بين دول المنطقة دون الإقليمية في مجالات الأمن والدفاع يسهم في تعزيز الثقة

ويسرع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء، وذلك وفقا للمعاهدة التأسيسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ونحن ممتنون لمنظومة الأمم المتحدة برمتها على مساعدتها لنا في هذا الجهد، لا سيما عن طريق إنشاء لجنة استشارية دائمة تابعة للأمم المتحدة معنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وذلك في أيار/مايو ٢٠٠٢. أما هدف تلك اللجنة فهو تعزيز السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا من خلال تدابير بناء الثقة، والحد من الأسلحة ونزع السلاح. وإن برنامج عمل اللجنة يدعو إلى مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، وصنع السلام، وحفظ السلام، والامتثال والرصد.

ومن القرارات الهامة التي اتخذتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تحت إشراف اللجنة الاستشارية الدائمة، ميثاق عدم العدوان الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في ليبرفيل، غابون، وجرى توقيعه في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في ياوندي، الكاميرون؛ وإنشاء نظام الإنذار المبكر لبلدان وسط أفريقيا؛ وإنشاء قوة متعددة الجنسيات تابعة لوسط أفريقيا؛ وإنشاء لجنة الدفاع والأمن التابعة لبلدان وسط أفريقيا، وإقامة مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، في ياوندي، الكاميرون، بعد توقيع البروتوكول ذات الصلة في مالابو، غينيا الاستوائية، بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ وإنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛ وإنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا.

ويود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن ارتياحه لحجم العمل الهائل الذي أنجزته أمانة اللجنة الاستشارية، التي كانت مسؤولة عن عقد ١٨ اجتماعا وزاريا وعن تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل عديدة. وقد اعتمد كل من تلك الاجتماعات والندوات والمؤتمرات توصيات وإجراءات مختلفة جدا تتعلق بالمجالات ذات الأولوية التي حددتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تحت إشراف اللجنة. وتتعلق تلك الإجراءت والتوصيات، من جملة أمور أخرى، بتعزيز واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات؛ وتهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية قابلة للتطبيق؛ وتعزيز الشفافية في الحكم الديمقراطي؛ وتوطيد التكامل الاقتصادي؛ وزيادة التعاون عبر الحدود، حتى في مجال النقل؛ ودعم التعاون العسكري والأمني، عن طريق تنظيم دوريات مشتركة وإجراء مناورات تدريبية مشتركة لتعزيز الديمقراطية بالمشاركة؛ وحل النزاعات بالطرق السلمية. والمجموعة الكاملة من الإجراءات والتوصيات يستدعي ذكرها هنا وقتا طويلا.

وفي ما يتعلق بالبعد الذي تنطوي عليه هذه الجهود، وبحسب ما قد يدرك المجلس، وبالرغم من أن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من خلال اللجنة الاستشارية قد أدى في السنوات الأخيرة، إلى اتخاذ عدة قرارات عملية مهمة تهدف إلى تعزيز وتوطيد السلام في المنطقة، فلم يجر تنفيذ سوى بعض تلك التوصيات والقرارات، في حين لا يزال يتعين إدخال الغالبية منها حيز النفاذ. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم الهيئات المنشأة في إطار التعاون هذا، إن لم يكن كلها، لم تباشر عملها بعد.

علاوة على ذلك، في حين أن بعض الدول تتمتع بوضع أمني يمكن وصفه بالمستقر، ما برح معظمها تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة، وكذلك صراعات محلية و/أو دولية. وتعتبر تلك الدول إما في حالة حرب مفتوحة، أو لا تزال تشارك في عملية إجراء المفاوضات وإحلال السلام، أو أنها قد أنهت من فورها العمليات الانتخابية بعد سنوات من الاضطرابات التي أسفرت عن عواقب ما زالت ملموسة. وما فتئت المنطقة برمتها تعاني

عددا من المشاكل المستمرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرصد المشترك للحدود التي تشهد صراعات عبرها؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة؛ والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واللصوصية الواسعة النطاق عبر الحدود الوطنية؛ وتطبيق حلول دائمة لمشكلة اللاجئين وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ وأخيرا وعلى نحو بيّن، المشاكل الخطيرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والفقر وتعزيز حقوق الإنسان والتمتع بها.

وأقل ما يمكننا قوله هو إن آليات التعاون القائمة لم تسمح عموما بتحقيق تكامل حقيقي على الصعد المادية والاقتصادية والسياسية، لا سيما نتيجة استدامة الصراع، وعدم كفاية القدرة المؤسسية والبشرية — خاصة في ما يتعلق بالتكامل — والبطء في تنفيذ الالتزامات السياسية المقطوعة على أرفع المستويات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالفرص والآفاق المتاحة لنا، وفي ضوء ما تقدم، يبدو واضحا أن التحديات ما زالت قائمة. والاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها يجب أن تكون متعددة الجوانب، وأن تأخذ في الحسبان جميع الأبعاد، الداخلية والخارجية، إذا أردنا لها أن تكون حلولا دائمة من شأنها أن تعيد إلينا السلام والأمن والتنمية.

ومع ذلك، ولأول مرة منذ فترة طويلة، بدأت الآفاق لعودة السلام تنفتح الآن في معظم الدول المعنية. والمطلوب من مجلس الأمن بصفة خاصة أن يتخذ كل التدابير اللازمة لتشجيع التطورات الإيجابية الحاصلة، ومرافقتها وتعجيلها وتوطيدها، وجعل عملية السلام البازغة عملية لا رجعة فيها.

ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر إلى الاتفاقات وبروتوكولات السلام التي وقعتها مختلف المجموعات المتحاربة في المنطقة باعتبارها ترتيبات مؤقتة، ولكي تكون دائمة، يلزم بالضرورة دعمها بمختلف تدابير بناء الثقة، سواء بين الدول أو داخلها. وعلى الصعيد الإقليمي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد جميع دول وسط أفريقيا في تعزيز وتنفيذ الأهداف المستمدة من ميثاقَي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبالذات من خلال اتخاذ تدابير تسهم في تعزيز الوئام والسلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وتكون مدعومة بالشفافية في الإدارة والحكم، ومكافحة الفساد، والتعاون الإقليمي.

ومنظومة الأمم المتحدة يمكنها أيضا أن تساعد دول المنطقة على تنفيذ القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار التعاون الإقليمي، وتلك المتعلقة بتسوية الصراعات وبناء السلام وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين، وجميع التدابير الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ونعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمسائل التالية: إنشاء نظام فعال للاستجابة للصراعات التي تعصف بوسط أفريقيا، وبالتحديد إنشاء آلية للإنذار المبكر لمنطقة وسط أفريقيا، وقوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام في وسط أفريقيا؛ وشراكة مع منظومة الأمم المتحدة في مجال التدريب على عمليات حفظ السلام وتشكيل وحدات عسكرية متدربة على هذه المهمة؛ وشراكة مع المنظمات النسائية المعنية بالسلام والأمن في وسط أفريقيا، في ضوء دور المرأة المعترف به في العمليات الرامية إلى استعادة السلام الدائم؛ وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين وخاصة فيما يتعلق بإدماجهم وإعادة إدماجهم وإصلاح منازلهم؛ وتقديم الدعم المادي والمالي اللازم لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ويود وفد بلادي، في هذا الصدد، أن يحيي ويشكر البنك الدولي على مبادرته الإيجابية بإعداد برنامج للتسريح وإعادة الإدماج يجري تنفيذه في عدد من البلدان الأفريقية، بما فيها بعض البلدان التي لا تشكل جزءا من منطقة وسط أفريقيا. وهنا، أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بحضور السيد مبي ممثل البنك الدولي.

وبصفة عامة، فإن زيادة مشاركة الأمم المتحدة مطلوبة، ويجب تشجيعها بجميع أبعادها الإنسانية والمؤسسية والمالية. وهذا هو السبب في أن وفد بلادي يقدِّر ويؤيد المبادرات التي تستهدف عقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي سيساعد في إيجاد حل لإنهاء دورة العنف، ويمكِّن من تنمية المنطقة.

وعلى الصعيد الوطني، وبعد خمس سنوات من احتلال أجنبي سبقته عدة سنوات من الإدارة الفوضوية، وفي ضوء التطورات الحالية بما في ذلك توقيع اتفاقات سلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، وآفاق السلام الجديدة مع بوروندي، والاستعدادات الجارية لإقامة حوار وطني شامل، فإن وفد بلادي، نيابة عن الرئيس كابيلا، يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى ضرورة أن تقدم الأمم المتحدة دعمها الحاسم إلى بلادي، حتى تتمكن من توطيد عملية السلام، بالحفاظ على سلامتها الإقليمية وتعزيز المصالحة الوطنية وإنشاء وتشغيل مؤسسات ديمقراطية جديدة.

ويود وفد بلادي كذلك أن يوجه انتباه المجلس إلى الحاجة الملحة إلى تزويدنا بالمساعدة بعد خروجنا من الصراع، حتى نتمكن من إصلاح اقتصاد البلد وهياكله الأساسية ونظامه البيئي، وتعزيز قدراته البشرية والمؤسسية. ومن العاجل والحيوي في الأجل القريب تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد بدء انسحاب القوات المعتدية، ودعم الجهود المبذولة لإقامة حوار ناجح وشامل يتوَّج بالمصالحة الوطنية من خلال إجراء انتخابات حرة وشفافة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى سائر أعضاء المجلس.

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد سانتياغو نسوبيبيا إيفومان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في غينيا الاستوائية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نسوبيبيا إيفومان (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة لمجلس الأمن، وعلى كونكم ابنا بارا وممثلا لجمهورية الكاميرون، البلد المجاور الذي تربطه بغينيا الاستوائية علاقات ممتازة من الصداقة وحسن الجوار. إن وجودكم في مجلس الأمن لهو شرف لغينيا الاستوائية، وبطبيعة الحال لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بأسرها.

وفضلا عن ذلك، أُعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الوزير رودولف أدادا، وزير خارجية جمهورية الكونغو، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبعد قولي هذا، أريد أن أعرب عن تأييد غينيا الاستوائية لعبارات التقدير والتهانئ الموجهة إليكم عن جدارة بمناسبة ترؤسكم أعمال مجلس الأمن أثناء هذا الشهر. كما نعرب عن تقديرنا لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن.

ونعرب عن امتناننا الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ومن خلاله لكل هيئة من

هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تسهم إسهاما قيِّما، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحقيق الهدف من هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، فإن غينيا الاستوائية تقدِّر عاليا هذه المبادرة الممتازة وغير المسبوقة بتكريس جلسة لمجلس الأمن لإجراء بحث واف لدراسة القضية الصعبة المتعلقة بالحاجة العاجلة المتزايدة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في ميدان صون السلام والأمن.

وبالتالي، أود أن أشدد على حقيقة أن هذا الاجتماع، بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية التي تبذل حكومتها قصارى جهدها من أجل صون السلم والاستقرار في البلاد، يؤكد مجددا ويشهد بوضوح على المسؤولية الكبرى والدور الأساسي اللذين يوليهما ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن باعتباره الهيئة الموكل إليها مهمة ضمان السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما في أي مكان قد يتعرضان فيه للتهديد. ويركز هذا الاجتماع اهتمامه وتأكيده على تلك المهمة وعلى الشواغل المتعلقة بالحالة المفزعة السائدة في منطقة وسط أفريقيا الفرعية، التي تعاني من انتشار واستمرار الأزمات وحالات الصراع وبؤر التوتر - المعلنة وغير المعلنة - والتي تمثل دونما شك تهديدا جماعيا حقيقيا للسلام، وعقبة كأداء تعوق الجهود الهائلة التي تبذلها دون كلل دول تلك المنطقة الفرعية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه بلداننا في سعيها لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

إلا أن مما له أهمية أكثر من ذلك أن هذا الاجتماع يعقده مجلس الأمن في وقت تتسم فيه الحالة الدولية بتعقيد خاص، فضلا عن وجود تهديدات للسلام وبؤر للتوتر في منطقة وسط أفريقيا الفرعية - وكلها أمور أشرت إليها توا، وهي معروفة للجميع. إنني لن أذكر أسماء كل البلدان الشقيقة في وسط أفريقيا التي ابتليت بأزمات لأن استمرار رؤية هذه الأسماء على قائمة ضحايا الأزمات أمر لا يسّر أحدا. وأملنا أن يتم عما قريب نقل أسماء بلدان وسط أفريقيا تلك التي تعاني من الأزمات والصراعات إلى قائمة البلدان التي تتمتع شعوبها بالسلام والاستقرار والتقدم بعد أن عاشت معاناة استمرت سنوات طويلة.

إن بلدان وسط أفريقيا، التي حُبيت بموارد طبيعية هائلة وهامة وسكان يزيد تعدادهم على ١٠٠ مليون نسمة، لا يمكن أن تبقى غارقة إلى ما لا نهاية في حالة انعدام الاستقرار السائدة فيها. لهذا تود غينيا الاستوائية، دون أن تتطرق إلى كل عنصر من عناصر تلك الحالة التي لا يمكن الدفاع عنها السائدة في وسط أفريقيا والتي وصفنا توا للمجلس آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن تعرب عن تقديرها للعمل الهام الذي أنجزته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا خلال السنوات العشر الأخيرة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وغينيا الاستوائية، انطلاقا من إحساسها بالمسؤولية واقتناعها، شاركت مشاركة كاملة في هذه العملية الدينامية كيما تقدم مساهمتها المتواضعة في السعي إلى السلام والاستقرار وتوطيدهما في وسط أفريقيا. وفي هذا السياق، رحّبت غينيا الاستوائية بعقد المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ في مدينة باتا التي أنشئ فيها البرلمان دون الإقليمي لوسط أفريقيا بناء على مبادرة من الرئيس أوبيانغ نغوما مباساغو. وهذه المؤسسة مسؤولة عن إشراك الشعوب في معالجة القضايا التي تهمها بغية تعزيز الثقة المتبادلة والنهوض بالسلام والوئام فيما بين دول تلك المنطقة

الفرعية. كما أنها أنشئت كآلية أساسية للتعاون والحوار ولتعزيز القيم الديمقراطية في منطقة وسط أفريقيا.

ومن بين الأنشطة التي اضطلعت بها تلك اللجنة الاستشارية الدائمة، رحّبت غينيا الاستوائية أيضا بالاجتماعات الوزارية الهامة التي عقدتها اللجنة بالإضافة إلى حلقة دراسية رفيعة المستوى عقدت في ياوندي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، تتعلق بتنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد كُرست تلك الحلقة الدراسية لتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة العامة والتسوية السلمية للمنازعات، وحسن الجوار، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة، والتعاون في ميدان الدفاع والأمن. وتعزيز القانون الإنساني الدولي، وإنشاء آلية لصون السلام واستعادته، والنهوض بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وتقوية التعاون دون الإقليمي. ورحّبت غينيا الاستوائية كذلك بعقد المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا وتداولها بشكل غير مشروع في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في مدينة انجامينا.

ومنذ اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي عُقد في مدينة ليبرفيل بجمهورية غابون، قامت بلادي - جمهورية غينيا الاستوائية - التي تعي تماما التحديات التي تواجه وسط أفريقيا - ببذل قصارى جهدها طوال السنوات الثلاث الأخيرة، وقدمت مساهمتها المتواضعة في عملية تفعيل وتنشيط تلك الجماعة الاقتصادية من خلال إنشاء آليات تابعة لها في إطار الجهد الجماعي الذي تبذله جميع دولنا الأعضاء من أجل صون السلم والأمن.

وتشمل هذه الجهود التوقيع على ميثاق عدم الاعتداء بين دول تلك الجماعة الاقتصادية؛ وإنشاء مجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا؛ وتشكيل قوة متعددة الجنسيات لوسط أفريقيا؛ وإنشاء آلية للإنذار المبكر لوسط أفريقيا؛ وإنشاء مركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

وبغية جعل هذه الآليات جاهزة للعمل، اتجهت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الأمم المتحدة من أجل إرساء أسس للتعاون تكون أكثر تمشيا مع التحديات الراهنة وتحديات المستقبل. وقد حصلت الجماعة على مركز المراقب في الأمم المتحدة قبل عامين، ووضعت إطارا هاما للتعاون يوفّر زخما جديدا لتحسين التعاون على الصعيد دون الإقليمي ومع منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، أقامت الجماعة جسورا للتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومع المجتمع الدولي بأسره.

ففي هذا الصدد، تكرر غينيا الاستوائية التأكيد على رغبتها في أن ترى هذا التعاون يزدهر، لا سيما وأننا نشهد الآن احتمالات مشجعة تلوح في الأفق عن قرب التوصل إلى تسوية سلمية للصراعات وإخماد بؤر التوتر التي تؤرق الآن عددا من دول وسط أفريقيا.

من المؤكد أن الديمقراطية ليست حدثا عابرا وإنما عملية مستمرة. وغينيا الاستوائية مقتنعة تمام الاقتناع بأن السلام والأمن والاستقرار شروط مسبقة لا غنى عنها لاستعادة الديمقراطيات وتوطيدها، وللنهوض بالثقافة واحترام كرامة الإنسان، ولتحقيق التقدم والرخاء - وهي أمور تستحقها شعوب كل بلد من بلداننا.

وحكومة غينيا الاستوائية مقتنعة تماما أيضا بأن السلام والحوار والتسامح عناصر ضرورية لتعزيز التعايش والوئام بين الشعوب والأمم. ويشكل ذلك الاقتناع الأساس

الذي ينطلق منه تصميم غينيا الاستوائية الذي لا يكلّ على جعل منطقة وسط أفريقيا الفرعية منطقة سلام واستقرار وتعاون. وإذ نضع هذه الحقيقة في الاعتبار فإننا نصرّ دائما وسنظل نصرّ على سلوك مسار الحوار والمفاوضات السلمية.

في الختام أؤكد رسميا من جديد، أمام هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن، تصميم حكومة غينيا الاستوائية على تحقيق المزيد من التقدم في توطيد سيادة القانون والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأود أن أعلم المجلس أنه في يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الذي وافق العيد الرابع والثلاثين لاستقلالنا الوطني، أصدر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية أوبيانغ نغوما مباساغو عفوا رئاسيا ووقفا لتنفيذ الأحكام التي كانت قد صدرت ضد غالبية من أدانتهم محاكمنا القضائية وحرمتهم من حريتهم لارتكابهم جرائم شتى. ويشهد هذا العمل النبيل على سياستنا الرامية إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي لكل أبناء غينيا الاستوائية انطلاقا من اقتناع رئيس جمهورية غينيا الاستوائية بأن هذه التدابير تسهم بشكل ملموس في صون السلام والاستقرار في بلادنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمنظمة الفرانكوفونية في غينيا الاستوائية على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي هي ممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

اسمحوا لي أن أهنئ رئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا في صون السلم والأمن. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لي لأتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الرأي القائل إن هناك حاجة إلى النظر بصورة أدق في الفرص المتاحة لتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين في منطقة وسط أفريقيا. فمن شأن التكامل والتعاون الإقليميين أن يسهما في اندماج بلدان وسط أفريقيا في الاقتصاد العالمي والاضطلاع بدور حاسم في توطيد السلم ومنع نشوب الصراعات. وهذا من شأنه أن يمكن البلدان المعنية من مواجهة التحديات العابرة للحدود، وخاصة في مجال البيئة واستخدام وإدارة الموارد الطبيعية.

والمنظمات دون الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا يمكن أن تكون لبنات بناء هامة للتكامل السياسي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي، ويمكن أن تسهم في تأمين السلم والازدهار. ولكن ثمة مستلزم أولي هام لتوطيد السلام والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي هو وجود الإرادة السياسية الصادقة بين دول وسط أفريقيا في سبيل التعاون. وفي هذا الصدد، يسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن هناك دليلا على وجود شعور متزايد بالمسؤولية الجماعية عن تأمين السلم والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا.

فعلى الصعيد الإقليمي يمثل إنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مؤخرا خطوتين إيجابيتين في اتجاه بناء قدرة أفريقيا على منع نشوب جميع أوجه الصراعات وإدارتها من خلال تعزيز المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة. وإذا ما استمر هذا الشعور المتزايد

بالمسؤولية الإقليمية وملكية الأمر في التنامي، وجرى الإعراب عنه في عزم سياسي صادق على التعاون، فإن البلدان الأخرى والأمم المتحدة ستساعد على تعزيز القدرات المؤسسية للمنطقة وتتعاون معها. والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما كاملا بالعمل على نحو وثيق وعلى جميع المستويات مع الأمم المتحدة والمنطقة.

وفي اتفاق كوتونو، أنشأ الاتحاد الأوروبي شراكات تعاقدية طويلة الأمد مع بلدان منطقة وسط أفريقيا. ومن المجالات ذات الأولوية في الاتفاق دعم التكامل والتعاون الإقليميين. ومن بين أمور أخرى، دخلنا في مفاوضات من أجل الشراكة الاقتصادية الإقليمية. وهذه ستعزز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة وسط أفريقيا في توافق تام مع أحكام منظمة التجارة العالمية وستنمي التكامل الإقليمي.

وبصرف النظر عن اتفاق كوتونو، ينبغي أيضا ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي قد أطلق عددا من المبادرات الأخرى في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها في أفريقيا أو أسهم في تلك المبادرات. وعلاوة على ذلك، أسهمت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حفظ السلام في أفريقيا ماليا ومن خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على حد سواء.

واسمحوا لي مجرد أن أضيف أن الاتحاد الأوروبي يتابع التطورات الجارية في منطقة البحيرات الكبرى على نحو وثيق وهو يدرس إمكانية تنظيم مؤتمر دولي معني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في المنطقة.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي بالمساعدة على تعزيز القدرات الإقليمية في وسط أفريقيا بغية تأمين السلم والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي. والاتحاد الأوروبي مستعد للتعاون بالكامل في هذا المسعى مع منظومة الأمم المتحدة ووسط أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على تنظيمكم وترؤسكم لهذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا لمستوى المشاركة الرفيعة التي يتسم بها هذا النقاش، مما يعكس ضخامة التحديات التي تواجهنا كمجتمع دولي في منطقة وسط أفريقيا، ويعبر أيضا عن تطلعاتنا المشتركة لمساعدة هذه المنطقة الحيوية وتعزيز سبل التعاون بينها وبين منظومة الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن نتحدث عن كيفية تعزيز التعاون بين المجتمع الدولي ومنطقة وسط أفريقيا، بكل ما تحمله من إمكانيات وقدرات وثروات، بدون أن نتوقف عند بؤر الصراع الرئيسية التي تعاني منها ونتفق على سبل تسويتها. وعلى هذا الأساس يود وفد مصر أن يعرض بادئ ذي بدء لعدد من النقاط المحددة التي نرى أهمية في إبرازها عند تناول النزاعات المسلحة الدائرة حاليا في المنطقة.

أولا، يمثل النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصراع الأساسي الذي يلقي بظلاله على أية محاولات لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة، ومنطقة وسط أفريقيا بصفة عامة. ومن ثم فإننا نعتقد أن الجهد الأعظم المطلوب من المجتمع الدولي القيام به، وتحديدا من منظومة الأمم المتحدة، يجب أن ينصب على وضع حل شامل ودائم لهذا النزاع على النحو الذي سيفتح الباب أمام معالجة كل المشكلات الأخرى التي تعاني منها المنطقة بأبعادها الأمنية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية.

ثانيا، بناء على ما سبق، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى الإسراع في توسيع العنصر العسكري لبعثة منظمة الأمم

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٧٠٠ ٨ فرد على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الأخير. ونرجو أن تتمكن الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الدول المشاركة بقوات من نشر الوحدات الإضافية التي ستعمل في المناطق الشرقية من الكونغو في أقرب فرصة، وتحديدا بغية تهيئة المناخ المؤاتي الذي يسمح بالشروع في تنفيذ برنامج نزع أسلحة عناصر المجموعات المسلحة التي لا تعد أطرافا في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتسريح وإدماج تلك العناصر.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى إلقاء ثقله السياسي وراء الاتفاقات الأخيرة التي تم توقيعها بين حكومة الكونغو وكل من رواندا وأوغندا في بريتوريا ولواندا على نحو يضمن التنفيذ المتكامل والمتناسق لأحكامها. ونأمل أيضا أن تسفر المفاوضات الحالية بين الحكومة والأطراف الكونغولية الأخرى عن انفراجة وشيكة تضع الأسس العريضة التي يمكن أن ينعم الشعب الكونغولي الشقيق في إطارها بالأمن والسلم والرخاء الذي يصبو إليه.

ثالثا، يجب علينا في ذات الوقت أن نعالج بؤر الصراع الأخرى التي تستمر شمال الكونغو في جمهورية أفريقيا الوسطى وشرقها في بوروندي. ومن ثم فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة تأييدها للجهود الإقليمية الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الحكومة البوروندية ومجموعتي جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني المتمردتين اللتين ما زالتا خارج إطار مسيرة أروشا للسلام.

ونرجو أن ينظر المجتمع الدولي بجدية في تأييد القرارات التي يمكن أن تتخذها الدول الإقليمية في حالة مواصلة هذه المجموعات لتعنتها ورفضها للعمل مع الحكومة الانتقالية التي تم تنصيبها في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وعلى الجانب الآخر، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة تأييدها لجهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي. ونرجو أن يبادر مجلس الأمن بتأييد المبادرات التي تضطلع بها كل من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء في هذا الخصوص.

إذا كان المجتمع الدولي جادا بالفعل في مساعيه لدعم أطر السلام في الدول الثلاث التي تحدثت عنها أعلاه والوصول بها إلى غاياتها النهائية المنشودة. فإننا سنجد أنه اتخذ أول خطوة عن طريق إرساء علاقة تعاون قوية بينه وبين منطقة وسط أفريقيا برمتها. ولا شك أن إقامة هذه الشراكة والحفاظ عليها يتطلبان من كل جانب إبداء الإرادة السياسية اللازمة وتحمل الواجبات التي تصاحبها، كل وفقا لقدراته وانطلاقا من مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أطرح عددا من النقاط التي يمكن أخذها في الاعتبار. أولا، هناك العديد من أطر التعاون الإقليمية القائمة في منطقة وسط أفريقيا والتي تهدف في مجملها إلى إرساء أسس السلام والأمن والاستقرار داخل دولها وفيما بينها. وهي أطر نعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تبذل مزيدا من الجهد لدعمها ويجب أن يسعى مجلس الأمن إلى إقامة علاقة مؤسسية معها. وفي هذا الصدد، نود أن نشير بصفة خاصة إلى البروتوكول الخاص بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي يشمل معاهدة منع العدوان ومعاهدة المساعدة المتبادلة. وهي مبادرة تستحق الثناء وتتطلب دعما سياسيا من مجلس الأمن ودعما فنيا من الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة لوضعها موضع التنفيذ.

ثانيا، يشكل التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا مصدرا رئيسيا من المصادر التي تساهم في اندلاع وإشعال التراعات المسلحة في دول الإقليم. ومن ثم، فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بهذه الظاهرة ووضع البرامج الشاملة التي تكفل معالجتها من منظورها الإقليمي. وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بالمهمة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة البحيرات الكبرى في آذار/مارس الماضي لرصد نطاق وطبيعة وتأثير تداول واستخدام الأسلحة الصغيرة في المنطقة وندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية التي تم وضعها لهذا الغرض على المستوى الإقليمي وأيضا الوطني في الدول المعنية. كما نؤيد المقترح الذي سبق أن تقدم به الأمين العام لمنح دور أكبر لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في مجال تشجيع الشفافية وبناء الثقة بين دول الإقليم فيما يتعلق بالإنفاق العسكري.

ثالثا، سبق أن أقر الرؤساء الأفارقة منذ أن بادروا بإنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها عام ١٩٩٣ بحدود القدرات المتاحة لديهم للاضطلاع بمهام حفظ السلام في القارة، وهو الأمر الذي ينطبق بالطبع أيضا على منطقة وسط أفريقيا. وعلى هذا الأساس، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى تحمل هذه المسؤولية الرئيسية عندما يتطلب الأمر وعندما يفتقر الإقليم إلى القدرات العسكرية والسوقية والمالية اللازمة للقيام بها. كما ندعو المجلس إلى إلقاء ثقله السياسي وراء مهام حفظ السلام المحدودة التي تستطيع التجمعات الإقليمية القيام بها، مثل تلك التي قام بها تجمع دول الساحل والصحراء في جمهورية أفريقيا الوسطى وتلك التي ستباشرها الآن الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في بانغي.

وفي نفس الوقت، نرى أن إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة يمكن أن تضطلع بدور فعال بالتنسيق مع التجمعات دون الإقليمية، وأيضا في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة حول المسائل الأمنية في وسط أفريقيا، للمساهمة في تدريب وتأهيل الوحدات العسكرية في دول وسط أفريقيا على القيام بمهام حفظ السلام وتنسيق الدعم الذي يمكن للدول المانحة تقديمه لتجهيزها وتسليحها.

رابعا وأخيرا، يتعين علينا في النهاية أن نؤكد على أن التصدي لجذور الأسباب التي تجعل منطقة وسط أفريقيا عرضة للتراعات المسلحة والاضطرابات الأمنية سوف يتطلب حشد مساعدات مالية ضخمة ولسنوات عديدة، وهي المساعدات التي يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لإنفاقها إذا ما كان جادا في ترجمة النتائج التي ستخرج عن اجتماعنا هذا إلى واقع ملموس على الأرض يؤدي بالفعل إلى تثبيت قواعد السلام والاستقرار والنمو في المنطقة.

ومن هنا، فإننا نعتقد أن الاختبار الأساسي لإظهار إرادة المجتمع الدولي في هذا المضمار سيتمثل في توفير الحوافز المالية والتنموية التي ستشجع على تنفيذ نتائج المؤتمر المنتظر حول الأمن والسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وستجعل من دولها نموذجا ناجحا يمكن تطبيقه في مناطق أخرى من القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن عن هذا الموضوع الهام. فالحالة في وسط أفريقيا، حيث تعاني دول كثيرة من آثار سنين طويلة من الصراعات، تشكل قضية لا تزال تتطلب الانتباه العاجل من جانب مجلس الأمن.

وفي معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ما فتئت حكومة بلادي تدعو إلى الاهتمام بالمبادرات الصادرة عن أفريقيا نفسها وبجهودها لمساعدة نفسها أو امتلاك زمام أمورها. بالإضافة إلى الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، التي تدعم هذه الجهود الأفريقية. ولكن بما أن هذه الجهود لا يمكن أن تثمر إلا إذا كان هناك سلام واستقرار، فمن المحتم أن تبتعد جميع الأطراف المعنية عن الصراع وأن تكرس طاقاتها لبناء الأمة وتحقيق التنمية. وتحقيقا لهذا الغرض لا بد من اتخاذ مبادرات على الصعيد دون الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، نعلق أهمية كبيرة على منظمات دون إقليمية مثل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي قد يضطلع بدور أساسيي، بالتعاون الوثيق مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في منع الصراعات وحلها. ومن الأمثلة الإيجابية جدا على هذه الجهود على الصعيد دون الإقليمي البيان الذي اعتمد مؤخرا في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن قضية الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

ومن واجب المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، دعم مبادرات تلك المنظمات. وينبغي أن تكون نقطة البداية التوصية المتعلقة بالعلاقة بين المجلس والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، التي تقدم بها الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن، المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، برئاسة السفير كونجول.

وفي نفس الوقت، تود حكومة اليابان أن تشجع جميع البلدان في وسط أفريقيا على مواصلة التعاون الكامل مع مكاتب وأجهزة الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في أنغولا، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى. وتعاون هذه البلدان أمر جوهري من أجل توطيد التقدم الذي لا يزال هشا. والذي أحرز مؤخرا في عملية السلام في بلدان مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولن يكون هناك استقرار وازدهار في العالم في القرن الحادي والعشرين إلا إذا تم حل مشاكل أفريقيا. وإدراكا من حكومتي بأن هذه المشاكل تمثل تحديات هائلة ليس للمنطقة نفسها فحسب بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره، فقد خصصت الفترة المتبقية على عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية، الذي سيُعقد في تشرين الأول/أكتوبر القادم، لتكون ''سنة تعزيز التعاون مع أفريقيا''. ويحدونا أمل صادق بأن ينضم إلينا أعضاء آخرون في تحويل هذا الطموح الى واقع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ٠٠/١٥.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.